الاعتراضات الرَّسميَّة والضّبطيّة لِشراح المُحتوي الجامِع

للإمام الطالب عَبْدالله الجَكني الشّنقيطي (ت نحو١٣٥٠هـ)

جمعًا ودراسة

د. أحمد كوري بن بَابَة السّالكي(*)

مُلخّصُ البَحْث

حازت منظومةُ «**المحتوي الجامع رسم الصحابة وضبط التابع**»، منذ نظَمها صاحبُها الإمام الطالب عبد الله بن الشيخ محمد الأمين الجكني، شهرةً منقطعة النظير في بلاد شنقيط وما جاورها. وإذا كانت هذه المنظومة قد أتيح لها كل هذا الاهتمام، فلا غَرْوَ إذا غربلها الشراح، واعترض عليها بعض، ودافع عنها بعض آخر؛ فنتج عن ذلك حوار علمي مفيد، وثروة علمية في فني الرسم والضبط.

ولما كانت هذه المنظومة قد اعتُمِدت في مصادر الرسم والضبط في بعض المصاحف المطبوعة، ومنها مصحفان طبعهما مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة النبوية، أحدهما برواية ورش عن نافع، والآخر برواية قالون عن نافع، صار من المهم معرفة ما انتقد من مُضَمَّنها وما دار من نقاش حولها، وأثر هذا الخلاف في المصاحف التي نصت على اعتماد هذه المنظومة بين مصادرها.

يشتمل البحث على مقدمة تتضمن تحديد موضوع البحث، وأهميته، والشروح المعتمدة فيه، والتعريف بمصطلح «الاعتراضات»، والدراسات السابقة، وخطة البحث، وتمهيد يتضمن التعريف بالناظم، والكتاب، والتعريف بالرسم والضبط، وحكم الالتزام بالرسم العثماني. وثلاثة فصول: الأول: الاعتراضات الرسمية، والثاني: الاعتراضات الضَّبْطية، والثالث: تصويبات «المحتوي الجامع»، وخاتمة تُجْمل أهم نتائج البحث، والتوصيات التي يوصي بها الباحث.

(*) جامعة العلوم الإسلامية بالعيون/ موريتانيا.

مقدمة

موضوع البحث:

حازت منظومةُ «المحتوي الجامع رسم الصحابة وضبط التابع» منذ نظَمها[1] صاحبُها الإمام الطالب عبد الله بن الشيخ محمد الأمين الجكني، شهرةً منقطعة النظير في بلاد شنقيط وما جاورها، وعكف عليها الشيوخُ والطلاب: دراسةً وتدريساً وشرحاً ومعارضةً.

ومن آثار ذلك أن اعتُمِد «المحتوي الجامع» مصدراً للرسم والضبط في المصاحف المطبوعة؛ فاعتمده مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة النبوية، بين مصادره في طبعة «مصحف المدينة النبوية»، برواية ورش عن نافع، وفي طبعته برواية قالون عن نافع. واعتُمِد «المحتوي الجامع» مصدراً للرسم والضبط من طرف اللجنة العلمية المشرفة على تصحيح المصحف الموريتاني[2].

وإذا كانت هذه المنظومة قد أتيح لها كل هذا الاهتمام، من كبار الشيوخ ونجباء الطلاب، فلا غَرْوَ إذا غربلوها ونخلوها، واعترض عليها بعض، ودافع عنها بعضٌ آخر؛ فنتج عن ذلك حوار علمي مفيد، وثروة علمية في فني الرسم والضبط.

وقد تنوعت اعتراضات الشراح على «المحتوي الجامع»؛ فمنها ما يتعلق بالشكل (الاعتراضات اللغوية والنحوية والعروضية)، ومنها ما يتعلق بالمنهج، ومنها ما يتعلق بالرسم والضبط. وموضوع هذا البحث هو هذا النوع الأخير فقط.

أحسَّ الناظم نفسه بأنه عُرضة للنقد، وكان متوقعاً له؛ لأنه عاش في عصر نهضة علمية: «وفي أواسط القرن الثالث عشر بلغت حركة الدراسات القرآنية أَوْجَهَا في شنقيط، وتعدَّدت مدارسها، وكثرت المصنفات فيها؛ فظهر المتخصصون في كل قسم منها، كما برز بعض العلماء الذين استكملوا فروعها، واستوعبوا حصيلة ما كتب فيها»[3].

---

(١) نظمها في حدود سنة (١٢٢٥هـ). ينظر: الكنز الثمين (٧).

(٢) ينظر: التعريف بالكتاب في التمهيد.

(٣) ينظر: تاريخ القراءات في المشرق والمغرب (٦٢٢).

وللمغاربة[1] عموماً اهتمام كبير بالرسم، والشناقطة[2] خصوصاً أكثر اهتماماً به. يقول د. أحمد بن أحمد شرشال الجزائري: «وقد امتدح عبد الرحمن بن خلدون وأثنى على أهل المغرب عامة؛ لقيامهم ومحافظتهم على الرسم العثماني (..) أما الآن فانحسرت طريقة تعليم الرسم العثماني، وتقلصت من بلاد المغرب، وانزوت في بلاد شنقيط، ولا يدري ابن خلدون ماذا أحدث أهل المغرب بعده؛ لذلك يصح لي أن أقول اقتباساً من عبارته: «أهل شنقيط أقوم على الرسم العثماني وحِفْظِه ممن سواهم من أهل المغرب»، وإن كان لا يزال شيء من ذلك عند علمائهم. فتلك شهادة ابن خلدون في عصره لأهل المغرب. وهذه شهادتنا لأهل شنقيط الذين لا يزالون يحفظونه ويلتزمونه في كتابتهم للقرآن في الألواح، ودرج على ذلك سلفهم وخلفهم. ولعل ذلك نابع من اعتقادهم أن الحفظ لن يتم ولن يسمى الحافظ حافظاً حتى يتقن حفظ القرآن مع حفظه رسمه وضبطه؛ فعندهم أن المكتوب والمحفوظ شيء واحد، ولا يمكن الفصل بينهما، ولا يخطر ببالهم غير ذلك؛ فهذا معتقدهم، ولا يُجاز الطالب إلا بعد حفظ القرآن عرضاً وسماعاً مع رسمه وضبطه بالنقط والشكل»[3].

ومن ثم فقد احتاط الناظم واعتذر مقدماً، ونصح النقاد بالتؤدة والتأني قبل الإقدام على النقد، مع اعترافه بأن الخطأ ملازم للأعمال البشرية، كما يقول: «وأطلب المعذرة ممن وصل إليه من أهل الإتقان في ما رأى من خطأ؛ فإن الحوادث محل التغيير. وليصلحه خارجاً إن استطاع؛ فإن اطلع عليه في حياتي فليطلعني عليه، فلعله لم يفهم ما قيل، أو يكون هو الخاطئ؛ فإن الحادث لا بد له من خطأ. وإن لم يكن في حياتي فليُطْلِع عليه أهلَ الإتقان ليجتهدوا في تفهيمه، فقد يكون صحيحاً»[4].

---

(١) يُطلق المغرب على المنطقة المعروفة الآن بالمغرب العربي (ليبيا، وتونس، والجزائر، والمغرب، وموريتانيا)، وتدخل فيه بلاد الأندلس وغرب إفريقية. ينظر: قراءة الإمام نافع عند المغاربة من رواية أبي سعيد ورش (١٧/١ - ١٩).

(٢) تُطلق بلاد شنقيط على جمهورية موريتانيا الحالية وما يجاورها من جنوب المغرب، وجنوب الجزائر، وشمال وغرب مالي، وشمال السينغال. ينظر: بلاد شنقيط المنارة والرباط (١٨ - ٢٦).

(٣) ينظر: مخالفات النساخ ولجان المراجعة والتصحيح لمرسوم المصحف الإمام (٣٥ - ٣٦).

(٤) ينظر: الإيضاح الساطع على المحتوي الجامع (٢٩).

اقتصر الطالب عبد الله في «المحتوي الجامع» على ما جرى به العمل في عصره عند الشناقطة. وهو في ذلك المنهج تابع لمن قبله من المؤلفين في الرسم والضبط، كما يقول التنسي عن الخراز: «واقتصر في النقط على وجه واحد مما قيل في كل مسألة: إما لشهرته مطلقاً، أو في عصره، أو جرياً على ما أصله»(١).

لكن ما جرى به العمل يتغير من عصر لآخر؛ فما جرى به العمل في عصر الطالب عبد الله عند الشناقطة، قد يخالف ما جرى به العمل قبله أو بعده. كما يقول الإمام أحمد ابن محمد الحاجي النجيبي العبدلي (ت: ١٢٥١هـ) في مسألة شكل الهمز المبدل المتحرك: «وهو الذي جرى به اليوم العمل: في ناحيتنا هذه وغيرها، بعد أن كان جارياً بعدم الضبط، كما في المصاحف القديمة»(٢).

وقد وَفَّى الطالبُ عبد الله بمنهجه هذا؛ فالتزم ما جرى به العمل في عصره؛ لكن ذلك جلب عليه انتقادات بعض الشراح؛ فحاكموه إلى ما جرى به العمل قبله أو بعده، واعترضوا عليه لذلك.

أهمية موضوع البحث:

لما كانت هذه المنظومة قد اعتُمِدت بين مصادر الرسم والضبط في بعض المصاحف المطبوعة، صار من المهم معرفة ما انتقد من مُضَمَّنها وما دار من نقاش حولها، وتحرير مذهب كل فريق وأدلته، وأثر هذا الخلاف في المصاحف التي نَصَّتْ على اعتماد هذه المنظومة بين مصادرها، وهذا ما يحاول هذا البحث أن يكشفه.

الشروح المعتمدة في البحث:

شروح «المحتوي الجامع» كثيرة جدّاً، وقد اخترت منها مجموعة محددة، رأيت أنها أهم هذه الشروح وأكثرها أصالة، وأن أغلب الشروح الأخرى يُقْتَبَسُ منها، ويُكَرَّرُ كلامها.

---

(١) ينظر: الطراز في شرح ضبط الخراز (٣٣٤).
(٢) ينظر: الجامع المقدم شرح الجوهر المنظم (٧٢).

وقد استخدمتُ «الشروح» بمفهومها الواسع؛ فأدخلت فيها مثلاً منظومة «كشف العمى والرين»، وشرحها «رشف اللمى» للعلامة محمد العاقب بن ما يابى الجكني، ومنظومة «المقرب المبسوط» للعلامة الدَّنَبْجَة بن معاوية التندغي، مع أن هاتين المنظومتين ليستا من الشروح المباشرة «للمحتوي الجامع»، ولكن كل واحدة منهما عارَضَ بها صاحبها «المحتوي الجامع»؛ فأمكن إدراجهما بذلك في عداد الشروح.

وهذه هي الشروح المعتمدة في البحث، سواء أكان اعتمادها في الاعتراضات أم في التعليق على النص عموماً، مرتبةً ألفبائيّاً:

١. **إطلاع المطالع على غوامض المحتوي الجامع**: للشيخ محمد الأمين بن عبد الله بن أكا الرمضاني الجكني.

٢. **الإيضاح الساطع على المحتوي الجامع رسم الصحابة وضبط التابع**: للناظم الشيخ الطالب عبد الله بن الشيخ محمد الأمين بن فال بن سيدي الوافي الجكني.

٣. **إيقاظ الهمم بشرح ضبط ورش وقالون الأصم**: للشيخ محمد القاضي بن الشيخ محمد الحجاجي.

٤. **البدر الساطع على المحتوي الجامع رسم الصحابة وضبط التابع**: للشيخ سيدي المختار بن محمد الناجم الجكني.

٥. **الذخيرة في شرح الرسم والضبط وجدولة المقرأ**: للأستاذ الشيخ لاراباس بن محمد ابن المرابط عبد الفتاح.

٦. **رشف اللمى شرح كشف العمى**: للشيخ العلامة محمد العاقب بن مايابى الجكني.

٧. **رغم الحفاظ المقصرين على المحتوي الجامع المعين في ضبط ورش وقالون**: للشيخ العلامة محمد العاقب بن مايابى الجكني.

٨. **سُلَّم الطالب الأواه في حل ألفاظ رسم الطالب عبد الله**: للشيخ محمد بن الشيخ محمد حامد الحسني.

٩. **شرح باب الضبط من المحتوي الجامع رسم الصحابة وضبط التابع**: للشيخ محمد عبد الله بن محمد المختار بن اباتي.

١٠. **شرح المحتوي الجامع رسم الصحابة وضبط التابع**: للشيخ محمد شيخنا بن اباه بن محمد الأمين اللمتوني.

١١. **الضبط لِعِلْمَي الرسم والضبط**: للشيخ عبد الله بن سليمان بن جدود، المعروف بـ«العباد».

١٢. **الكنز الثمين على رسم الطالب عبد الله بن الشيخ محمد الأمين (مع دراسة مقارنة حول الخلاف في رسم المصحف)**: للشيخ الأستاذ الشيخ بن محمد بن الشيخ أحمد.

١٣. **اللؤلؤ والمرجان في رسم وضبط وتجويد القرآن**: للشيخ محمد الأمين الناجي بن الطالب عبيدي المسومي.

١٤. **مبين الأحكام ومضيء الظلام على ضبط التابعين للإمام**: للشيخ محمد محمود بن محمد بن أمانة الله اللمتوني.

١٥. **معين المقرئين لمنظومة شيخنا الطالب عبد الله بن الشيخ محمد الأمين**: للشيخ محمد أحيد بن محمد بن الطالب علي العلوي، وإكمال حفيده: الشيخ محمد محفوظ.

١٦. **مفتاح الأمان في رسم القرآن**: للشيخ أحمد مالك حماد الفوتي الأزهري.

١٧. **المقرب المبسوط في المرسوم والمضبوط**: للشيخ الدَّنَبْجَة بن معاوية التندغي[١].

مصطلح «الاعتراضات»:

الاعتراضات: جمع اعتراض، وهو الإنكار، يقال: «اعتَرَض عليه»، أي: أنكر قوله أو فِعْلَه[٢].

والإنكار لا بد أن تسبقه معرفة وثيقة بالموضوعِ محلِّ الإنكار؛ لذلك فإن هذه المادة تتضمن أيضاً معنى دراسة الشيء والخبرة به، يقال: اعترض الرجلُ الجندَ على قائدهم، أي: عرضهم عليه واحداً واحداً. واعترض الرجلُ الناسَ: كذلك[٣]. واعترض فلان في الأمر: أدخل نفسه فيه[٤].

---

(١) تُنظر معلومات هذه الشروح في ثَبَت المصادر والمراجع.

(٢) ينظر: المعجم الوسيط، مادة (ع ر ض) (٥٩٤).

(٣) ينظر: لسان العرب، مادة (ع ر ض) (١٦٧/٧).

(٤) ينظر: معجم مقاييس اللغة، مادة (ع ر ض) (٢٧٢/٤).

والإنكار يستلزم كذلك المخالفة، وهي من دلالات هذه المادة، يقال: اعتَرَض الشيءُ: أي: انتصب، ومَنَع، وصار عارضاً، كالخشبة المنتصبة في النهر والطريق ونحوها، تمنع السالكين سلوكها(١). ويقال: اعتَرَض الفرسُ: إذا لم يستقم لقائده(٢).

وقد اخترتُ هذا المصطلح لدقته ولشيوعه في استعمال الشراح والمحشين، مع أنه توجد مصطلحات أخرى ذات صلة به، منها:

الاستدراك: يقال: استدرَكَ ما فات، أي: تداركه. واستدرَكَ الشيءَ بالشيءِ: تداركه به. واستدرَكَ عليه القولَ، أي: أصلح خطأه، أو أكمل نقصه، أو أزال عنه لبساً(٣).

التعقب: يقال: تعقبتُ ما صنع فلان، أي: تتبعتُه. وقد تعقبتَ الرجلَ: إذا أخذتَه بذنب كان منه. وتعقبتَ عن الخبر: إذا شككتَ فيه، وعُدت للسؤال عنه(٤).

النقد، والانتقاد: أي: تمييز الدراهم وإخراج الزَّيف منها. وقد نقدها وانتقدها: إذا مَيَّز جيدها من رديئها. وناقدَه في الأمر: ناقشه(٥).

الدراسات السابقة:

لم أقف على دراسات سابقة في هذا الموضوع؛ ومن ثم فإن هذا البحث يؤلِّف إضافةً جديدةً.

خطة البحث:

يشتمل البحث على مقدمة، وتمهيد، وثلاثة فصول، وخاتمة.

المقدمة: تتضمن تحديد موضوع البحث، وأهميته، والشروح المعتمدة فيه، والتعريف بمصطلح «الاعتراضات»، والدراسات السابقة، وخطة البحث، ومنهجه.

---

(١) ينظر: لسان العرب، مادة (ع ر ض) (١٦٨/٧).
(٢) ينظر: معجم مقاييس اللغة، مادة (ع ر ض) (٢٧٢/٤).
(٣) ينظر: المعجم الوسيط، مادة (د ر ك) (٢٨١).
(٤) ينظر: الصحاح، مادة (ع ق ب) (١٨٧/١).
(٥) ينظر: القاموس المحيط، وتاج العروس، مادة (ن ق د) (٢٣٠/٩ - ٢٣٤).

والتمهيد: يتضمن أربع مسائل: التعريف بالناظم، والتعريف بالكتاب، والتعريف بالرسم والضبط، وحكم الالتزام بالرسم العثماني.

الفصل الأول: الاعتراضات الرسمية: وتحته سبعة مباحث:

المبحث الأول: إثبات ﴿بِظَلَّٰمٍ﴾ [آل عمران: ١٨٢]، و﴿لَّيِمٍ﴾ [المائدة: ٥٦]، و﴿لَّزِبٍ﴾ [الصافات: ١١]، و﴿غِلَظٌ﴾ [التحريم: ٦]، و﴿حَلَّفٍ﴾ [القلم: ١٠].

المبحث الثاني: إثبات ﴿ضِعَٰفًا خَافُوا۟﴾ [النساء: ٩].

المبحث الثالث: إثبات ﴿كَفَّٰرَتُهُۥ﴾ [المائدة: ٤٧].

المبحث الرابع: حذف ﴿سِقَايَةَ﴾ ﴿وَعِمَارَةَ﴾ [التوبة: ١٩].

المبحث الخامس: وصل ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾ [طه: ٩٤].

المبحث السادس: حذف ﴿ٱلرِّيَٰحَ مُبَشِّرَٰتٍ﴾ [الروم: ٤٥].

المبحث السابع: إثبات ﴿وَلَا كِذَّابًا﴾ [النبأ: ٣٥].

الفصل الثاني: الاعتراضات الضبطية: وتحته خمسة مباحث:

المبحث الأول: المحذوف من اللامين.

المبحث الثاني: ضبط الهمز المبدل المتحرك.

المبحث الثالث: نقط الياء إذا كانت صورة الهمزة.

المبحث الرابع: الزائد في ﴿وَمَلَإِيْهِۦ﴾ [الأعراف: ١٠٢] ﴿وَمَلَإِيْهِمْ﴾ [يونس: ٨٣]، هل هو الألف أو الياء؟

المبحث الخامس: المحذوف من الواوين من ﴿لِيَسُۥٓـُٔوا۟﴾ [الإسراء: ٧].

الفصل الثالث: تصويبات «المحتوي الجامع»: وتحته مبحثان:

المبحث الأول: التصويب في كتب الرسم والضبط والقراءات.

المبحث الثاني: أهم تصويبات «المحتوي الجامع». وفيه الإحالة إلى أهم تصويبات الشراح له.

والخاتمة: تُجمل أهم نتائج البحث، والتوصيات التي يوصي بها الباحث.

منهج البحث:

اعتمد البحث المنهج الاستقرائي والمنهج التحليلي؛ فحاول أن يجمع اعتراضات الشراح على «المحتوي الجامع»، في ما يتعلق بالرسم والضبط، ويبين ما قاله علماء الرسم في المسألة محل الاعتراض قبل «المحتوي الجامع»، ثم يبين ما أخذ به الناظم فيها، ثم اعتراضات الشراح عليه، وأدلة كل فريق، وتأثير أو عدم تأثير «المحتوي الجامع» في المصاحف التي اعتمدته بين مصادرها. فأوردت في الفصل الأول الاعتراضات المتعلقة بالرسم، وفي الفصل الثاني الاعتراضات المتعلقة بالضبط، وفي الفصل الثالث أَحَلْتُ إلى تصويبات الشراح للمتن، سواء أتعلقت التصويبات بالاعتراضات العلمية أم بغيرها.

ورأيي في هذه المسائل أنها من الخلاف السائغ؛ فقد قال بكل واحد من وجهي الخلاف أئمة كبار، ونصروا رأيهم بأدلة علمية، وشاع العمل بكل واحد من الوجهين في أقطار من العالم الإسلامي، ومن هنا فإني لم أُعْنَ بالترجيح فيها.

وقد قسمتُ كل مبحث من مباحث الفصلين الأول والثاني، إلى أربعة مطالب: المطلب الأول: مذاهب علماء الرسم في المسألة قبل «المحتوي الجامع»، المطلب الثاني: مذهب «المحتوي الجامع» في المسألة، المطلب الثالث: اعتراضات الشراح في المسألة، المطلب الرابع: أثر «المحتوي الجامع» في المصاحف المطبوعة، التي اعتمدته بين مصادرها.

إجراءات البحث:

١. رتبتُ المباحث المتعلقة بالكلمات القرآنية حسب ترتيبها في المصحف.

٢. أوردت الكلمات القرآنية مضبوطة بما يوافق رواية ورش عن نافع، محصورة بين قوسين مزهرين ﴿﴾، مع إيراد اسم السورة ورقم الآية في المتن بين معقوفين []. فإن كانت الكلمة مضبوطة بما يوافق رواية أخرى اكتفيتُ بكتابتها بالخط العادي مع حصرها بين قوسين ()، ولم أميز الكلمات القرآنية الواردة في أثناء أبيات المنظومات؛ لصعوبة ذلك من الناحية الفنية، بسبب كثرة هذه الكلمات، وبسبب أن هذه المنظومات ربما لا تورد الكلمة القرآنية بلفظها، بل تكتفي بالإشارة إليها بلفظ من مادتها.

وإذا خُرِّجَت الآية في العنوان، وتكررت تحت العنوان نفسه فإني لا أكرر معها تخريجها. وإذا كانت الكلمة متكررة في القرآن، اكتفيت بذكر الموضع الأول منها.

٣. اعتمدتُ في ترقيم الآيات العد المدني الأخير.

٤. ذكرت سنوات وفيات المؤلفين الشناقطة فقط، محصورة بين قوسين بعد ذِكْر المؤلف المرة الأولى، وميزت المعاصرين من المؤلفين الشناقطة بذكر كلمة (معاصر) بين قوسين بعد ذكر المؤلف المرة الأولى.

والله الموفق والمستعان.

تمهيد

يتضمن المسائل التالية:

- التعريف بالناظم.
- التعريف بالكتاب.
- تعريف الرسم والضبط.
- حكم الالتزام بالرسم العثماني.

أولاً: التعريف بالناظم:

هو الإمام الطالب عبد الله (الملقب: ابَّاه) بن الشيخ محمد الأمين بن فال بن عبد الله ابن سيدي الوافي بن الأمين بن الطالب مَحْضَرة، الجَكَني الـمَحْضَري نسباً، البُوصَادي وطناً.

ولد أواخر القرن (١٢هـ) بشمال تَقانِت (موريتانيا)، وتوفي في حدود (١٢٥٠هـ)، ودفن في بلدة تَوَيْشِنْقيت بآدرار (موريتانيا).

من شيوخه: والده الشيخ محمد الأمين (١١٤٢ - ١٢١٥هـ)، وأخوه الأكبر الشيخ أحمد ينتمي إلى أسرة علمية مشهورة، ونبغ في علوم القرآن، وانتفع الناس بتآليفه فيها؛ فقل أن يوجد أحد في بلاد شنقيط إلا وهو شيخه.

كان عابداً زاهداً خاملاً، ذُكِر أنه كان ذا كرامات وبركات، وكان يحفر الآبار في المفاوز ويتركها للناس.

من مؤلفاته: «المحتوي الجامع رسم الصحابة وضبط التابع»، وشرحه: «الإيضاح الساطع»، و«الكوكب» نظم في المتشابه اللفظي من القرآن، و«إبراز منهاج الهدى» في التصوف والإرشاد، و«حد الحسام»: في التصوف والإرشاد[1]. والكتب الثلاثة الأخيرة مفقودة، وسيأتي التعريف بالكتاب الأول والثاني في المسألة التالية.

---

(١) ينظر حول ترجمته: حياة موريتانيا (جزء تجكانت) (١٩٨ - ١٩٩)، وبلاد شنقيط المنارة والرباط (٥٧٨). والذخيرة (٢٢)، واللؤلؤ والمرجان (٨٣ - ٨٤)، ومقدمة الأستاذ/ الشيخ بن الشيخ أحمد لتحقيقه لـ «الإيضاح الساطع» (٩ - ١٠)، ومقدمة د. محمد حبيب الله أحمد المختار، لتحقيقه لـ «الإيضاح الساطع» [الرسالة العلمية] (٩٥ - ١٠٦).

تنبيه: رَجَعَ هذا البحثُ إلى التحقيقين المذكورين لـ«الإيضاح الساطع»، وقد مُيِّز الأخير منهما عند العزو إليه بـ: [الرسالة العلمية].

ثانياً: التعريف بالكتاب:

شكل الكتاب:

هو منظومة من بحر الرجز التام، المزدوج القافية، وعدد أبياته ثلاثة وثلاثون ومائتان[1].

اسمه:

صرح الناظم بأنه سمى كتابه: «المحتوي الجامع رسم الصحابة وضبط التابع»، كما يقول في مقدمته:

«سميته بالمحتوي الجامع رسم الصحابة وضبط التابع»[2]

وقال شارحاً التسمية: «أي: سميت نظمي هذا بـ «المحتوي الجامع»، أي: الجامع المحتوي على جميع رسم الصحابة وعلى ضبط التابع لهم، أو الجامع لهما»[3].

منهجه:

تحدث الناظم في مقدمة كتابه عن أسس منهجه؛ فقال:

«وَأَسْتَعِينُ اللهَ فِي نَظْمِ اخْتِصَارْ لِلرَّسْمِ وَالضَّبْطِ بِصِدْقٍ وَانْحِصَارْ
لِكَي يُرَى لِلْمُبْتَدِينَ تَبْصِرَهْ وَلِلشُّيُوخ الْمُقْرِئِينَ تَذْكِرَهْ»[4]

فمنهجه إذن يقوم على ثلاثة أسس، هي:

الاختصار: فقد اقتصر الناظم على ضروريات علمَي الرسم والضبط، واقتصر على ما يُشْكِل على المبدئين، كما يقول: «واعلم أن المقصود عنده من رسم الصحابة الذي ذكر أن نظمه محتو عليه، إنما هو ما كان يُشْكِل على المبتدئين. وأما ما لم يكن فيه إشكال على

---

(١) تختلف نسخ المتن في عدد الأبيات. وقد اعتمدتُ هنا النسخةَ التي نشرها الأستاذ المقرئ الشيخ بن الشيخ أحمد، ضمن تحقيقه للإيضاح الساطع (٢٧٦-٢٩٠)، مع عد باب الغين وباب الصاد اللذين لم تحوهما هذه الطبعة، لكنَّ شرحَ الناظم لهما موجود في تحقيق د. محمد حبيب الله أحمد المختار للإيضاح الساطع [الرسالة العلمية] (٥٠٢-٥٤٠).

(٢) ينظر: المحتوي الجامع، ضمن شرحه: الإيضاح الساطع (٢٩).

(٣) الإيضاح الساطع (٣٠).

(٤) ينظر: المحتوي الجامع، ضمن شرحه الإيضاح الساطع (٢٩).

المبتدئين فلم يذكره، لعدم الاحتياج إلى ذكره»[1]. واقتصر أيضاً على ما جرى به العمل عند الشناقطة في عصره، ولم يتعرض للخلافات، كما يقول: «ولكني لم أتعرض لشيء من الخلاف في النظم ولا في الشرح، طلباً للاختصار»[2]. وقد استعان على الاختصار بابتكار قواعد جديدة لم تكن معروفة قبله[3]، مثل قاعدة الكلمات التي تحُذف إذا كانت فيها ميم الجمع، وتثبت إذا لم تكن فيها[4].

فجاء هذا المتن أكثر اختصاراً من المتون السابقة له، فعدد أبيات «المحتوي الجامع»: (٢٣٣) كما تقدم. وعدد أبيات «مورد الظمآن»[5] (٦٠٨)، وعدد أبيات «العقيلة» -وهي في الرسم فقط-[6] (٢٩٨). مع ملاحظة أن «المحتوي الجامع» قد زاد أبواباً ليست فيهما. وباب الهمزة مثلاً نظمه «المحتوي الجامع» في ستة أبيات[7]، ونظمه «مورد الظمآن» في (٥٨) بيتا[8].

الاستيعاب: رغم اختصار هذا المتن، فقد حاول ناظمه أن يستوعب به ضروريات هذين العلمين، كما يقول: «مع أن يكون حاصراً أحكام رسم القرآن وضبطه»[9]. فقد استوعب جميع أبواب الرسم والضبط المصطلح عليها قبله، ثم زاد عليها أبواباً لم تكن معروفة في الرسم الاصطلاحي قبله، مثل: باب المدغم، وباب المشدد، وباب الفرق بين الغين والقاف، وباب الفرق بين الصاد والسين.

الصدق: وشرحه بقوله: «أي: مع أن يكون ما فيه صدقاً وحقّاً؛ ليس فيه خطأ ولا خلل»[10].

---

(١) ينظر: الإيضاح الساطع (٣١).
(٢) ينظر: المصدر السابق (٩٩)، وينظر: الذخيرة (١٣٥ح).
(٣) ينظر: اللؤلؤ والمرجان (١٤٥ح)، وينظر: الضبط لِعِلْمَيِ الرسم والضبط (٦).
(٤) ينظر: الإيضاح الساطع (٤٨).
(٥) ينظر: دليل الحيران (٣٣٤).
(٦) ينظر: العقيلة ضمن شرحها الوسيلة (٤٦٥).
(٧) ينظر: الإيضاح الساطع (٢٨٣).
(٨) ينظر: دليل الحيران (١٥٤ - ١٨١).
(٩) ينظر: الإيضاح الساطع (٣٠).
(١٠) ينظر: الإيضاح الساطع (٣٠). وينظر حول هذه المسألة ما سيأتي في الخاتمة.

طبعاته:

تعددت طبعات «المحتوي الجامع» ضمن شروحه، ومن شروحه التي طبع ضمنها:

- **الإيضاح الساطع على المحتوي الجامع**: للناظم، بتصحيح الأستاذ المقرئ الشيخ ابن الشيخ أحمد، ونشره المصحح، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ) بانواكشوط، والطبعة الثانية (١٤٢٥هـ) بانواكشوط.
- **مفتاح الأمان في رسم القرآن**: للشيخ أحمد مالك حماد الفوتي الأزهري، الطبعة الأولى (١٣٨٣هـ) بدار الطباعة المحمدية، بالقاهرة، والطبعة الثانية بلا تاريخ، بالدار السينيغالية، بدكار.
- **الذخيرة في شرح الرسم والضبط وجدولة المقرأ**: للأستاذ الشيخ لارباس بن محمد ابن المرابط عبد الفتاح، طبع عدة طبعات، منها: الطبعة السادسة (١٤٢٩هـ)، بدار الفكر، بنواكشوط.
- **سُلَّم الطالب الأواه في حل ألفاظ رسم الطالب عبد الله**: للشيخ محمد بن الشيخ محمد حامد الحسني، بتصحيح: حمود بن محمد بن حمود الحسني، الطبعة الأولى (١٤٢٨هـ)، بدار يوسف بن تاشفين، ومكتبة الإمام مالك، بكيفة (موريتانيا)، والعين (الإمارات العربية المتحدة).
- **اللؤلؤ والمرجان في رسم وضبط وتجويد القرآن**: للشيخ محمد الأمين الناجي بن الطالب عبيدي المسومي، بتحقيق: محمد المختار بن الدخوه بن الطالب علي المسومي، الطبعة الأولى (١٤٣٠هـ)، بدار الفكر، بانواكشوط.
- **الكنز الثمين على رسم الطالب عبد الله بن الشيخ محمد الأمين (مع دراسة مقارنة حول الخلاف في رسم المصحف)**: للأستاذ المقرئ الشيخ بن الشيخ أحمد، الطبعة الأولى (١٤٣١هـ) بمركز نجيبويه، بالقاهرة.
- **الكنز الثمين على رسم الطالب عبد الله بن الشيخ محمد الأمين (للمبتدئين)**: للأستاذ المقرئ الشيخ بن الشيخ أحمد، الطبعة الثانية (١٤٣١هـ) بمركز نجيبويه، بالقاهرة.

مكانته:

أثنى كثيرون على الناظم والنظم، يقول الإمام الشيخ محمد العاقب بن ما يابى (ت: ١٣٢٧هـ): «ولما رأيت إقبال الناس على منظومة الطالب عبد الله بن الشيخ محمد الأمين الجكني نسباً، البوصادي منشأً، وكثرة انتفاعهم بها ..»[١]. وقال:

«وقد نحاه فارسُ الميدانِ غَوّاصُ بحرِ درر المعاني
فصاغ ما يُطَوِّقُ الرِّقابا فيه وأَبْدَى العَجَبَ العُجابا
فلم يَرُمْ مبناه ذو ارتجالِ ولم يُحَكْ له على منوالِ»[٢]

ونتيجةً لذلك، فقد صار مقرراً في جميع كتاتيب ومدارس بلاد شنقيط وغرب إفريقية لتدريس الرسم والضبط، كما يقول أحمد مالك حماد الفوتي الأزهري: «إذ منذ ظهر كتابه هذا في غرب إفريقية لم ينافسه كتاب في علم الرسم لعموم فائدته واختصاره..»[٣]. وما يزال دارسوه كثيرين حتى الآن في الكتاتيب والمدارس القرآنية[٤].

واعتمد من ألَّف بعده من الشناقطة عليه، يقول الأستاذ الشيخ بن الشيخ أحمد (معاصر) في وصفه: «ولعل الدليل على هذه الجدوائية[٥] أن العلماء الذين ألَّفوا بعد الطالب عبد الله في الرسم، استندوا عليه واعتمدوا ما ذهب إليه، واستغلوا منهجيته في القواعد والتصنيف، وأكثرهم يُنَوِّه بذلك»[٦].

وكثرت الشروح والتعليقات على «المحتوي الجامع»، بسبب الإقبال الكبير عليه في المنطقة، كما يقول الأستاذ الشيخ بن الشيخ أحمد أيضاً: «إلا أن الإقبال على مؤلفات الشناقطة نالت منه منظومة الطالب عبد الله «المحتوي الجامع رسم الصحابة وضبط التابع» وشرحها: «الإيضاح الساطع» نصيب الأسد؛ فقد أقبل عليه طلاب العلم، وتبارى

(١) ينظر: رشف اللمى (١٤).
(٢) ينظر: كشف العمى والرين ضمن شرحه رشف اللمى (١٩).
(٣) ينظر: مفتاح الأمان في رسم القرآن (٧).
(٤) ينظر: الضبط لِعِلْمَيِ الرسم والضبط (٢)، والذخيرة (٥ - ٦).
(٥) يعني الأهمية والفائدة.
(٦) ينظر: الكنز الثمين (٧).

فيه العلماء والمدرسون فعلقوا عليه بالشروح والطرر والشواهد، مما شكل ثروة في علوم القرآن ملحوظة، وأثراً واضحاً في مجال الثقافة الإسلامية في البلد وفي البلاد المجاورة»[١].

ومن آثار ذلك أن اعتُمِد «المحتوي الجامع» مصدراً للرسم والضبط في المصاحف المطبوعة؛ فاعتمده مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة النبوية بين مصادره في طبعة «مصحف المدينة النبوية» برواية ورش عن نافع، وفي طبعته برواية قالون عن نافع. كما تقول اللجنة المشرفة على تصحيح المصحف: «على ما حققه الأستاذ محمد ابن محمد الأموي الشريشي الشهير بالخراز في منظومته: «مورد الظمآن»، وما قرره الأستاذ إبراهيم بن أحمد المارغني التونسي في «دليل الحيران على مورد الظمآن»، وقد يؤخذ بما نقله غيرهما، كالبلنسي صاحب «المنصف»، وكالشيخ الطالب عبد الله بن محمد الأمين ابن فال الجكني في كتابه: «المحتوي الجامع رسم الصحابة وضبط التابع»، وغير هذين من العلماء المحققين»[٢].

واعتُمِد «المحتوي الجامع» مصدراً للرسم والضبط من طرف اللجنة العلمية المشرفة على تصحيح المصحف الموريتاني، كما تقول اللجنة في التعريف بالمصحف: «وجُلُّ الاعتماد في هذين العِلْمَين على الرواية والتلقي، وما اختاره الشناقطة من كتب المتقدمين، واستقر العمل به عندهم، ونقلوه في كتبهم، وأشهرها وأكثرها تداولاً بين العلماء والدارسين في «المحاضر»: كتاب الطالب عبد الله بن محمد الأمين الجكني المسمى: «المحتوي الجامع رسم الصحابة وضبط التابع»»[٣].

ثالثاً: تعريف الرسم والضبط:

الرسم لغة: الأثر، والبئر التي تدفنها الأرض، وما لا شخص له من الآثار، والأمر، والكتابة[٤].

---

(١) ينظر: المصدر السابق (٢١).

(٢) ينظر: مصحف المدينة النبوية برواية ورش عن نافع: أ، ومصحف المدينة النبوية برواية قالون عن نافع: أ.

(٣) ينظر: المصحف الموريتاني برواية ورش عن الإمام نافع: ب.

(٤) ينظر: القاموس المحيط، وتاج العروس، مادة (ر س م) (٣٢/٢٥٥).

والرسم اصطلاحاً: علم تعرف به مخالفات خط المصاحف العثمانية لأصول الرسم القياسي. والرسم القياسي هو: تصوير الكلمة بحروف هجائها، على تقدير الابتداء بها والوقف عليها.

وموضوع علم الرسم: حروف المصاحف العثمانية من حيث الحذف والزيادة والإبدال والفصل والوصل، ونحو ذلك.

وموافقة أحد المصاحف العثمانية - ولو احتمالاً - ركن من أركان صحة القراءة؛ فلا تقبل القراءة إلا إذا توفر فيها هذا الركن.

ومستمَدُّ علم الرسم: من المصاحف التي أمر عثمان - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - بنسخها، وأنفذها إلى الأمصار، ومن المصاحف المنتسخة منها، ومما رواه الثقات عنها[1].

الضبط لغة: حِفْظُ الشيء بالحزم، وأخذه بشدة، وحبسه ولزومه، والقوة وشدة البطش. ورجل ضابط الأمور: كثير الحفظ لها. وفلان لا يضبط عمله، أي: لا يقوم بما فُوض إليه. وهو لا يضبط قراءته، أي: لا يحسنها. وضبط الكتاب: إصلاح خلله[2].

والضبط اصطلاحاً: علم يعرف به ما يدل على عوارض الحرف، التي هي الفتح والضم والكسر والسكون والشد والمد، ونحو ذلك.

وموضوع علم الضبط: العلامات الدالة على عوارض الحرف، التي هي الحركة والسكون ونحوهما.

ومن فوائده: إزالة اللبس عن الحروف.

وأول من وضعه: أبو الأسود الدؤلي، ثم طوره نصر بن عاصم ويحيى بن يعمر، حتى اكتمل على يد الخليل بن أحمد الفراهيدي[3].

---

(١) ينظر: دليل الحيران (١٣، و٣٢)، والنشر في القراءات العشر (٩/١)، ولطائف الإشارات (٢٨٤/١)، وإتحاف فضلاء البشر (٨٢/١ - ٨٣).

(٢) ينظر: القاموس المحيط، وتاج العروس، مادة (ض ب ط) (٤٣٩/١٩).

(٣) ينظر: كتاب النقط (١٣٧ - ١٣٨)، والطراز (٩ - ١٤)، ودليل الحيران (٢٤٢).

رابعاً: حكم الالتزام بالرسم العثماني:

نقل كثيرون الإجماع على وجوب التزام الرسم العثماني(١).

وسئل مالك - رَحِمَهُ ٱللَّهُ -: هل يُكتب المصحف على ما أحدثه الناس من الهجاء؟ فقال: لا، إلا على الكِتْبة الأولى(٢).

قال الداني: «ولا مخالف له في ذلك من علماء الأمة»(٣).

وسئل مالك عن الحروف تكون في القرآن، مثل: الواو والألف، أترى أن تُغَيَّر من المصحف إذا وجد فيه كذلك؟ قال: لا(٤).

قال الداني: «يعني الواو والألف الزائدتين في الرسم المعدومتين في اللفظ»(٥).

وورد النص عن الإمام أحمد - رَحِمَهُ ٱللَّهُ - بحرمة مخالفة خط عثمان في واو وياء وألف وغير ذلك(٦).

وقال البيهقي - رَحِمَهُ ٱللَّهُ -: «من كتب مصحفاً فينبغي أن يحافظ على الهجاء التي كتبوا بها تلك المصاحف، ولا يخالفهم فيها، ولا يغير مما كتبوه شيئاً؛ فإنهم كانوا أكثر علماً، وأصدق قلباً ولساناً، وأعظم أمانةً منا. فلا ينبغي لنا أن نظن بأنفسنا استدراكاً عليهم، ولا تسقطاً لهم»(٧).

---

(١) ينظر: المقنع في رسم مصاحف الأمصار (١٩)، والإتقان في علوم القرآن (٢١٩٩/٦ - ٢٢٠٠)، وإيقاظ الأعلام بوجوب اتباع رسم المصحف الإمام (١٢)، ورسم المصحف وضبطه بين التوقيف والاصطلاحات الحديثة (٦٣).

(٢) ينظر: المقنع في رسم مصاحف الأمصار (١٩).

(٣) ينظر: المصدر السابق (١٩).

(٤) ينظر: المصدر السابق (٣٦).

(٥) ينظر: المصدر السابق (٣٦).

(٦) ينظر: كشاف القناع عن الإقناع (٣١٧/١).

(٧) ينظر: الجامع لشعب الإيمان (٢١٩/٤).

الفصل الأول

الاعتراضات الرسمية

المبحث الأول

إثبات ﴿بِظَلَّٰمٍ﴾ [آل عمران: ١٨٢]، و﴿لَّيِمٍ﴾ [المائدة: ٥٦]، و﴿لَّزِبٍ﴾ [الصافات: ١١] و﴿غِلَاظٌ﴾ [التحريم: ٦]، و﴿حَلَّافٍ﴾ [القلم: ١٠]

المطلب الأول: مذاهب علماء الرسم في المسألة قبل «المحتوي الجامع»:

لم ينص الداني على هذه الكلمات بالخصوص، ولكنها داخلة في الأوزان التي نص على إثباتها، إلا ما استثنى. فمن هذه الأوزان: فَعَّال وفاعِل وفِعَال[1]، وتدخل فيها كل هذه الكلمات الخمس.

ونص البلنسي في «المنصف» على حذف الألف الواقعة بعد اللام مطلقاً؛ فتدخل في عمومه هذه الكلمات الخمس.

وسكت أبو داود عن ثلاث عشرة كلمة من الألف الواقعة بعد اللام المفردة، وهذه اللامات الخمس من بين هذه الكلمات التي سكت عنها، وسكوته عنها يقتضي بقاءها على الأصل، وهو الإثبات، في رأي بعضهم.

فأخذ الخراز من عموم نص البلنسي وسكوت أبي داود أن الكاتب مخير فيها بين الحذف والإثبات، كما يقول:

«ثم فلاناً لائم ولازبْ وأُطْلِقَتْ في مُنصف فالكاتبْ
مخيَّر في رسمِها وحُذِفَتْ في مقنع خلائفاً حيث أتتْ»[2]

لكن بعض شراح المورد اعترضوا عليه بأن الداني نص على حذف اثنتين من هذه الكلمات، وهما الموضع الأول من ﴿غُلَّمٌ﴾ [آل عمران: ٤٠]، و﴿سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ﴾ [المائدة: ١٨]، بل

(١) ينظر: المقنع في رسم مصاحف الأمصار (٥٠)، ودليل الحيران (١١٧).
(٢) ينظر: دليل الحيران (٨٠ - ٨١).

نقل اللبيب إجماع المصاحف على حذف ﴿سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ﴾ [المائدة: ١٨]؛ فلا يصح أن يكون فيها تخيير إذن، لمجرد سكوت أبي داود(١).

فالخلاصة إذن أن هذه الكلمات الخمس سكت عنها أبو داود، ولم يصرح الداني بالنص عليها، ولكنها داخلة من جهة في عموم قاعدته بإثبات جميع الأوزان المذكورة، إلا ما استثني منها، وداخلة من جهة أخرى في عموم قاعدة البلنسي بحذف جميع الألفات التي بعد اللام.

هذه الكلمات إذن تنازعتها هذه القواعد، ومن هنا فقد اختلف ما جرى به العمل فيها.

فجرى عمل المشارقة بتعميم الإثبات فيها(٢).

وجرى عمل التونسيين بتعميم الحذف فيها(٣).

وفصَّل فيها بعض متأخري المغاربة، بمحاولة الجمع بين هذه الأدلة، كما يقول الإمام سيدي عبد الله التِّنْواجِيوي (ت: ١١٤٥هـ): «وفَصَّل محققو المغرب في هذه المسائل التي نص عليها «المورد» هنا لـ«لمنصف»، بين ما كان منها على وزن فاعل كـ ﴿ٱلزَّبِرِ﴾ و﴿لَبِيمٍ﴾، أو على وزن فَعَّال كـ ﴿بِظَلَّٰمٍ﴾، و﴿حَلَّفٍ﴾، أو على وزن فِعَال كـ ﴿غِلَاظٌ﴾؛ فذلك كله ثابت؛ لأن الإمام الداني نص على إثبات ما جاء على وزن هذه الأوزان. وما بقي (...) بالحذف، لِما تقدم»(٤).

وقال الإمام أحمد بن محمد الحاجي: «ولو أُثْبِتَت الخمس رَعْياً لذلك لجاز. ولكن يترجح الحذف لعدم ذكر الداني لهن تنصيصاً، مع وجود النص عن البلنسي، وللحمل على النظائر»(٥).

---

(١) ينظر: المصدر السابق (٨٠ - ٨١)، والمقنع في مصاحف الأمصار (٢٠ و ٢٦).

(٢) ينظر: سمير الطالبين ضمن مجموعة «الإمتاع بجمع مؤلفات الضباع» (٣/٩٠ - ٩١).

(٣) ينظر: دليل الحيران (٨٣). وينظر: مختصر التبيين لهجاء التنزيل (الدراسة) (١/٣٤٢ - ٣٤٧).

(٤) ينظر: الجامع المقدم (٢٠أ).

(٥) ينظر: المصدر السابق (٢٠أ).

المطلب الثاني: مذهب «المحتوي الجامع» في المسألة:

وافق الإمام الطالب عبد الله هؤلاء المفصلين؛ فذهب إلى إثبات هذه الكلمات الخمس؛ فقد ذكرها في باب اللام في قوله:

ذَا الْهَمْزِ الْأُخْرَى اثْبِتْ تَوَلَّاهُ غِلَا ... ظَ الْآنَ جِنْ ظَلَّامَ عِمْرَانَ كِلَا

وَاحْلِفْ صَلَاةَ ضِفْ صِلْ اولَى لَا الْغِيَهْ ... لَكِنْ وَكَالَّاءِ الْمُسُ الْهُ لَاقِيَهْ[1]

فقد نص في هذين البيتين على ﴿غِلَظٌ﴾، و﴿بِظَلَّٰمٍ﴾، وكذلك ﴿حَلَّفِ﴾ فهي داخلة في قوله: «واحلف». أما الكلمتان الباقيتان - وهما: ﴿لَّٰٓئِمٍ﴾ و﴿لَّزِبٍ﴾ - فتدخلان في قوله: «أولى»؛ لأنهما واقعتان في أول الكلمة[2].

ومن المعلوم أنه خالف منهجه العام في باب اللام؛ ففي باب اللام ذكر الثابت وترك المحذوف؛ لأن الثابت أقل، خلافاً للأبواب الأخرى[3].

المطلب الثالث: اعتراضات الشراح في المسألة:

ذكر العلامة الدَّنَبْجَة بن معاوية التندغي (ت: ١٤١٨هـ) مذهب «المحتوي الجامع» في المسألة، ورجح عليه مذهب الحاجي، ثم عقَّب على ذلك بأن الراجح حذف هذه الكلمات الخمس، مع أن إثباتها لا يُعد خطأً. كما يقول في «**المقرب المبسوط**» **تحت عنوان: «مبحث في كلمات خمس من باب اللام»:**

«ولازبٌ ولائمٌ حَلَّافُ ... ظَلَّامُ عمرانَ بها الخلافُ

وعنهم الخلافُ في غِلاظِ ... واسمعْ هنا بحثاً عن الحفاظِ

في اللامِ خمسُ كلماتٍ العملْ ... بِثَبْتِها والحذفُ أقوَى مُنْتَقَلْ

عن حُكْمِها قد سَكَتَ الشيخانِ ... معْ كَلِمٍ أخرى بلا بُهتانِ

لكنها قد عَدَّها ذو المنصفِ ... حِبْرُ بلنسيةَ في المنحذِفِ

---

(١) ينظر: المحتوي الجامع ضمن الإيضاح الساطع (٦١).

(٢) ينظر: الإيضاح الساطع (٦١).

(٣) ينظر: المصدر السابق، والصفحة نفسها.

وتَبِعَ المنصفَ فيها الجوهرُ ... فبان أنَّ الحذفَ فيها أشهَرُ
وذَكَرَ الطالبُ عبدُ اللهِ ... إثباتَ هذي الخمسِ غيرَ ساهي
وخَيَّرَ الخرازُ في رَمْزِ «يَجِ»[1] ... والخمسُ ذي منها إذا عُدَّت تَجِي
وذان عدلان ولكنْ ما عُلِمْ ... ما نَقَلَا منه ثباتَ ذي الكَلِمْ
فَمُسْكِتُ الشيخين ليس يُعْرَفُ ... هل هي تَثْبُتُ به أم تُحْذَفُ؟
نَعَم مِّن الدانيِّ الإثْباتُ يُقالْ ... في وزنِ فَعَّالٍ وَفَاعِلٍ فِعَالْ
قلتُ: لعل ذا إليه غازي ... مَقالُ عبدِ اللهِ والخَرّازِ
لكنه عارَضَه التنصيصُ ... فهنَّ في المنصفِ والتخصيصُ
فحكمُها يَجْرِي على أصلٍ رَسَخْ: ... «حافظُ حجةٍ مُقَدَّمٌ» إلَخْ[2]
قلتُ: فمَن أَثْبَتَها لا يُخْطِئُ ... وحَذْفُها لِلناقلين أَوْطَأُ[3]

ومن منهج «المقرب المبسوط» أنه لا يَذكر مقابل ما جرى به العمل، إلا إذا كان المقابل أقوى، أو مساوياً لما جرى به العمل في القوة، كما يقول:

«لا أَذْكُرُ الخلافَ إلا إنْ قَوِي ... أو قارَبَتْ أقوالُه أَنْ تَسْتَوِي»[4]

المطلب الرابع: أثر «المحتوي الجامع» في المصاحف المطبوعة:

لم يأخذ مصحف المدينة النبوية برواية قالون، ولا مصحف المدينة النبوية برواية ورش، بمذهب الطالب عبد الله هنا؛ فجاءت فيهما هذه الكلمات محذوفة. وأخذ به المصحف الموريتاني؛ فجاءت فيه هذه الكلمات ثابتة[5].

---

(١) يج: ترمز بحساب الجمل لثلاثة عشر؛ فالياء قيمتها عشرة، والجيم قيمتها ثلاثة. ينظر: معجم مصطلحات المخطوط العربي (١٣٢، ١٣٥ - ١٣٦).

(٢) إلخ: اختصار لعبارة: «إلى آخره».

(٣) ينظر: المقرب المبسوط (٩ب).

(٤) ينظر: المصدر السابق: (١ب).

(٥) ينظر: مصحف المدينة النبوية برواية قالون، ومصحف المدينة النبوية برواية ورش، والمصحف الموريتاني: [آل عمران: ١٨٢]، و[المائدة: ٥٦]، و[الصافات: ١١]، و[التحريم: ٦]، و[القلم: ١٠].

المبحث الثاني

إثبات ﴿ضِعَٰفًا خَافُواْ﴾ [النساء: ٩]

المطلب الأول: مذاهب علماء الرسم في المسألة قبل «المحتوي الجامع»:

اختلفت مذاهب علماء الرسم في هذه الكلمة؛ فقد ذهب الداني إلى حذفها[١]، وسكت عنها أبو داود[٢]. قال الخراز:

«والحذفُ في المقنعِ في ضعافا وعن أبي داودَ جا أضعافا»[٣]

ومن مصطلح الخراز في «مورد الظمآن» أنه إن ذكر مذهب الداني في كلمة ولم يذكر مذهب أبي داود فيها، دل ذلك على أن أبا داود قد سكت عنها. قال الخراز:

«وكل ما لواحد نَسَبْتُ فغيرُه سَكَتَ إنْ سَكَتُّ»[٤]

والمسائل التي نص عليها إمام من أئمة الرسم وسكت عنها آخر، هي محل نظر وترجيح، ويختلف فيها ما جرى به العمل. ومن أمثلة ذلك الكلمات الخمس المذكورة في المبحث السابق.

وعَدَّ بعضهم من المرجحات نص أحد الشيخين على حكم كلمة، مع سكوت الآخر عنها[٥].

وقد عزا بعضهم إلى الشناقطة العملَ بحذف هذه الكلمة[٦]. وجرى العمل بتونس أيضاً بحذفها[٧].

---

(١) ينظر: المقنع في رسم مصاحف الأمصار (٢٠).

(٢) ينظر: مختصر التبيين لهجاء التنزيل (٣٩٣/٢ - ٣٩٤). وقد ذكرها محقق الكتاب في الكلمات التي سكت عنها أبو داود. ينظر: (٣٤٩/١) (قسم الدراسة).

(٣) ينظر: مورد الظمآن ضمن شرحه دليل الحيران (٨٩).

(٤) ينظر: المصدر السابق (٣٠).

(٥) ينظر: دليل الحيران (٣٥).

(٦) ينظر: رشف اللمى (٤٩)، والضبط لِعِلْمَيِ الرسم والضبط (٣٠)، ومفتاح الأمان (٣٨)، والذخيرة (٧٩).

(٧) ينظر: دليل الحيران (٨٩).

المطلب الثاني: مذهب «المحتوي الجامع» في المسألة:

ذهب الطالب عبد الله إلى إثبات ﴿ضِعَٰفًا خَافُوا۟﴾؛ فلم يذكرها في النظم ونص على إثباتها في الشرح، وقد اتخذ هذا الموقف بعد أن بحث الموضوع من كل جوانبه، وكان واعياً بما أثير حول هذه الكلمة من خلاف؛ ولذلك فقد دافع عن رأيه وعلَّله، كما يقول: «وأما قوله تعالى: ﴿ضِعَٰفًا خَافُوا۟﴾ فثابتة أيضاً على القول المشهور عندنا (..). وقد جرى فيها الخلاف، ولكن المشهور إثباتها، والدليل على ذلك من وجهين:

أحدهما: النصوص الدالة على إثباتها؛ فقد قال الجكني وعبد الله بن الحاج في حذفيهما:

الاضعاف غير البكر

وسكت كل منهما عنها ولم يذكرها، ولا يُتَوَهَّم دخولُها في إطلاقهما «الأضعاف غير البكر»؛ لأنها ليست من لفظ «الأضعاف» بل هي من الضعف، كما قدمنا، ولا يتوهم هذا إلا من لا نظر له.

الوجه الثاني: موافقتها لمذهب أبي داود[1]؛ لأنه هو جُلُّ اعتمادنا حال الخلاف في الإثبات والحذف وغيرهما من الرسم، وربما يخالفنا، ولكن الحكم يعطى للأكثر. وانظر هذا في المورد»[2].

المطلب الثالث: اعتراضات الشراح في المسألة:

ذهب الشيخ محمد العاقب بن ما يابى إلى ترجيح حذفها، وخالف الطالبَ عبدَ الله فنَسب إلى عمل الشناقطة حذفَها، واحتج: بأن السيوطيَّ نَصَّ على حذفها في «الإتقان»[3]، كما يقول:

«واحـذفْ بقـوةِ ضعافـاً خافـوا ولا تَخـفْ إذ ضَعُـف الخـلافُ»[4]

(١) يعني أن أبا داود سكت عنها، كما تقدم. وبعضهم يرى أن سكوته يقتضي الإثبات؛ لأنه الأصل. ينظر: مختصر التبيين لهجاء التنزيل (قسم الدراسة) (٣٣٨/١).

(٢) ينظر: الإيضاح الساطع (٧١ - ٧٢).

(٣) ينظر: الإتقان في علوم القرآن (٢٢١٠/٦).

(٤) ينظر: كشف العمى ضمن شرحه رشف اللمى (٤٨).

وقال في الشرح: «إذ ضعف الخلاف: بإثباتها، لنص السيوطي في الإتقان على حذفها، وغيره من المؤلفين (..). وصاحَبَ ذلك العملُ في بلادنا بحذفها، وبذلك تعلم ما في كلام الطالب عبد الله، رَحِمَهُ ٱللَّهُ»(١).

وقال بعضهم:

«مَـن شـهروا(٢) ثَبْـتَ ضعافـاً خافـوا ... مَشَـوْا لِجهلِهـمْ ضعافـاً خافـوا
إذ لا يُـرى في مـورد الظمـآنِ ... نسـبةُ ثَبْتِـه إلى الأعيـانِ
ومَـن غـدا كَذَّبَـنِي فَلْيَنْظُـرَا ... كُتُـبَ مـصرَ وهْي أعظـمُ القُـرى
يجـدْ بهـا حـذفَ ضعافـاً راسي ... كـذاك في مراكـشٍ وفـاسِ
وذا بـه يَحصُـلُ الاكتفـاءُ ... أعييـتُ لـو يَنفعـني الإعيـاءُ»(٣)

وكذلك رجَّح الشيخ محمد المصطفى بن محمد البشير المسومي (ت: ١٤٢٨هـ)، حذفها بنص الداني عليه:

«وحـاذفٌ ضعافـاً او إطعـامُ ... بسـورة البـلد لا يُـلامُ
فحـذفُ الاوَّلِ لِدَانٍ يُعْلَـمُ ... والثـانِ ثَبْتُـهُ رديءٌ لهـمُ»(٤)

وصَحح حذفَها كذلك الشيخ محمد بن الشيخ محمد حامد الحسني (معاصر)(٥).

وقال الشيخ الناجي بن الطالب عبيدي (معاصر): «والذي عليه عمل أهل أرضنا أنها ثابتة»(٦).

وذكر الشيخ محمد شيخنا بن محمد الأمين اللمتوني (ت: ١٤٢٦هـ) القولين بدون ترجيح(٧).

---

(١) ينظر: رشف اللمى (٤٨ - ٤٩).
(٢) في الأصل: «شهر»، وهو تحريف غير موافق للوزن.
(٣) ينظر: مفتاح الأمان (٣٨).
(٤) ينظر: رشف اللمى (مقدمة المحقق) (ب).
(٥) ينظر: سلم الطالب الأواه في حل ألفاظ رسم الطالب عبد الله (١٩٥).
(٦) ينظر: اللؤلؤ والمرجان (١٦٩).
(٧) ينظر: شرح المحتوي الجامع، للشيخ محمد شيخنا اللمتوني (٢٦).

وقد عَدَّ الشيخ محمد الأمين بن عبد الله بن أكا الرمضاني الجكني (معاصر)، المسألةَ من باب الاختلاف السائغ، ووصم المتشددين في انتقاد الناظم في هذه المسألة بالتناقض؛ فناقش المسألة ولخص كلام الناظم والمعترضين عليه، وذكر أن الكثير من أهل البلاد يوافقون الناظم، وأن الإثبات تَقَوَّى بعمل الشناقطة، والحذف تَقَوَّى بالنص وبعمل أكثر البلدان الإسلامية الأخرى، ثم قال: «وعلى كل حال لا ينبغي لأحد أن يُخَطِّئ آخر فيما اختاره من العمل فيها»[1]. ثم قال معلقاً في الهامش: «يشدد البعض النكير على المصنف في هذه الكلمة، مع أنهم عملوا في نظائر تشاكلها في نوعية الخلاف، وفي تقديم العمل على المرجحات المنصوصة بمثل ما عمل هو به في هذه الكلمة. وبيان ذلك أن أصل الخلاف فيها أن الداني عدها فيما يحذف، وأن تلميذه أبا داود لم يذكرها في المحذوفات، وذلك يقتضي بقاءها عنده على الأصل الذي هو الإثبات؛ فاقتضى عدم عد أبي داود لها في مقابلة تنصيص الداني عليها أنها مما اختلف فيه. والمنصوص عندهم أن هذا النوع من الخلاف يقدم فيه مقتضى النص على ما يقتضيه السكوت، ولكن وجدناهم قد يعرض لهم الأخذ بالعكس، وذلك فيما إذا كان مقتضى السكوت قد جرى به العمل، وهو نوعان: عمل جار عند الكل، وعمل مختص ببعض الجهات. فمن الأول: قوله عز وجل: ﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُواْ﴾ في سورة الجن [١٦]، حيث إن أبا داود نصَّ على أنها تحذف منها النون، مع سكوت غيره عنها[2]، كما في دليل الحيران (ص٣٢٥). ومع ذلك لم يُر أحدٌ يعمل فيها بقول أبي داود. ومن الثاني: ﴿سِقَايَةَ﴾ ﴿وَعِمَارَةَ﴾ [التوبة: ١٩]؛ فإن كثيراً من الناس يعمل فيهما بإثبات الألف من غير نكير من الآخرين، مع أن ابن الجزري نص في نشره (ج٢) (ص٢٧٨) أنه رآهما محذوفتي الألف في المصاحف القديمة، وفي مصحف المدينة خاصة، وأنه لم يجد أحداً نص على الإثبات فيهما ولا في إحداهما، مع أن فيهما قراءة تدل على الحذف، وهي: **(سُقَاة)** و**(عَمَرَة)**»[3].

---

(١) ينظر: إطلاع المطالع على غوامض المحتوي الجامع (٨٧ - ٨٩).

(٢) ينظر حول هذه المسألة ما ذكره محقق مختصر التبيين لهجاء التنزيل (١٢٣٥/٥ - ١٢٣٦) (ح٩).

(٣) ينظر: إطلاع المطالع على غوامض المحتوي الجامع (٨٧ - ٨٩).

المطلب الرابع: أثر «المحتوي الجامع» في المصاحف المطبوعة:

لم يأخذ مصحف المدينة النبوية برواية قالون، ولا مصحف المدينة النبوية برواية ورش، بمذهب الطالب عبد الله هنا؛ فجاءت فيهما هذه الكلمة محذوفة. وكذلك المصحف الموريتاني(١).

(١) ينظر: مصحف المدينة النبوية برواية قالون، ومصحف المدينة النبوية برواية ورش، والمصحف الموريتاني [النساء: ٩].

المبحث الثالث

إثبات ﴿كَفَّٰرَةٌ لَّهُۥ﴾ [المائدة: ٤٧]

المطلب الأول: مذاهب علماء الرسم في المسألة قبل «المحتوي الجامع»:

أطلق الخراز حذف «كفارة» لأبي داود، ولم يستثن منه شيئا؛فقال:

«ربائبٍ كفارةٍ يُواري ميراثٍ الأنعامِ مع أُواري»[١]

وكذلك البلنسي، رغم أن أبا داود سكت عن الموضع الأول، وهو ﴿كَفَّٰرَةٌ لَّهُۥ﴾، فلم يذكر المورد سكوت أبي داود عنه. قال المارغني: «وكان من حق الناظم أن يستثني لأبي داود ﴿فَهُوَ كَفَّٰرَةٌ لَّهُۥ﴾ الواقع أولاً في العقود؛ لأن أبا داود ذكر ألفاظ «كفارة» كلها وسكت عنه. وقد أطلق صاحب المنصف الحذف في لفظ «كفارة»، كالناظم هنا وفي عمدة البيان»[٢].

وقد أخذ أهل المشرق والمغرب بالإثبات في هذه الكلمة[٣].

وقال ابن القاضي: «﴿كَفَّٰرَةٌ لَّهُۥ﴾: سكت عنها في التنزيل، والعمل بالإثبات، وحذفها المنصف، ولم يعتبر هنا لعدم النسبة له فيها»[٤].

وذكرها في نظمه للمسائل التي سكت أبو داود عن الأول منها؛ فقال:

«سكتَ في الأولى عن الغمامِ شعائر الأسباب والعظامِ
كفارة عداوة وإحسانْ مهاداً الأصوات الاعناب استبانْ
أعناقهم يستاخرون كاذبهْ بضاعة يج[٥] بلام لازبهْ»[٦]

---

(١) ينظر: مورد الظمآن ضمن شرحه دليل الحيران (٩٥).
(٢) ينظر: دليل الحيران (٩٦).
(٣) ينظر: مختصر التبيين لهجاء التنزيل (٤٥٨/٣) (ح).
(٤) بيان الخلاف والتشهير والاستحسان (٦أ).
(٥) يج: ترمز بحساب الجمل لثلاثة عشر؛ فالياء قيمتها عشرة، والجيم قيمتها ثلاثة. ينظر: معجم مصطلحات المخطوط العربي (١٣٢، ١٣٥ - ١٣٦). يعني أن أبا داود سكت عن ثلاث عشرة كلمة من اللام المفردة، كما تقدم في المبحث الأول.
(٦) ينظر: المصدر السابق: (١٠ ب - ١١ أ).

وقال الشيخ سيدي عبد الله بن محمد بن انْبُوجَة العلوي التِّيشِيتي (ت نحو: ١٣٠٠هـ): «ولم يتكلم في التنزيل على قوله: ﴿فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُۥ﴾ في العقود، والعمل على إثباتها، وحذفها كتاب المنصف، والعمل على الإثبات. قاله ابن القاضي»[١].

لكن يبدو أن بعض الشناقطة قد فهموا من كلام ابن القاضي المذكور أنه يرجح حذفها!! فقد صحح أحمد بن محمد الحاجي في الجوهر المنظم، حذفها مطلقاً؛ فقال:

«كفارة في حذفه قد أطلقوا تفاوت وقبل حَبٍّ فالقُ»[٢]

وقال معلقاً على أبيات ابن القاضي المذكورة: «يعني: إنْ سكَت أبو داود عن أول ما جاء في القرآن من كل هذه الكلمات، ثم وُجد بنص عدل سواه لزم قبوله، وما لا فثابت، لا من حيث سكوته، ولكن من حيث إن الإثبات هو الأصل؛ فإليه يُرجع عند عدم النص، وذلك في ﴿ٱلْأَصْوَاتُ﴾ [طه: ١٠٥] فقط، وأما غيرها فقد نص البلنسي وسواه على حذفه، كما تقدم. ومَن تَتَبع كلام ابن القاضي في مصنفاته وتنصيصَه على هذه الألفاظ كلمة كلمة وترجيحَه لحذفهن، عَلِمَ أنَّ مراده كما ذكرتُ»[٣].

المطلب الثاني: مذهب «المحتوي الجامع» في المسألة:

نص الإمام الطالب عبد الله على إثباتها، واستثناها من لفظ «كفارة» المحذوف؛ فقال:

«فَالِقُ حَبٍّ فَارِغاً فَاكِهْ دِفَاعْ كَفَّارَةٌ دُونَ لَهُ الْفَاحِش شَّفَاعْ»[٤]

وقال في الشرح: «يعني «كفارة» بالتاء حيث وردت (...)، إلا إذا كانت معها «له»، فإنها ثابتة»[٥].

---

(١) ينظر: كتاب القراءات لابن انْبُوجَة (١٤٧أ).
(٢) ينظر: الجوهر المنظم ضمن شرحه الجامع المقدم (٤١).
(٣) ينظر: الجامع المقدم (٣٨).
(٤) ينظر: المحتوي الجامع ضمن شرحه الإيضاح الساطع (٧٥).
(٥) ينظر: الإيضاح الساطع (٧٥).

المطلب الثالث: اعتراضات الشراح في المسألة:

تقدم أن بعض الشناقطة ذهبوا إلى حذف الكلمة، وتبعهم الشيخ محمد بن الشيخ محمد حامد الحسني، فاستدركها على الناظم في شرحه للمحتوي الجامع، وقال: «والصحيح حذفه مطلقاً»(١).

المطلب الرابع: أثر «المحتوي الجامع» في المصاحف المطبوعة:

أخذ مصحف المدينة النبوية برواية قالون، ومصحف المدينة النبوية برواية ورش، بمذهب الطالب عبد الله هنا؛ فجاءت فيهما هذه الكلمة ثابتة. وكذلك المصحف الموريتاني(٢).

(١) ينظر: سلم الطالب الأواه (١٩٧).

(٢) ينظر: مصحف المدينة النبوية برواية قالون، ومصحف المدينة النبوية برواية ورش، والمصحف الموريتاني [المائدة: ٤٧].

المبحث الرابع

حذف ﴿سِقَايَةَ﴾ ﴿وَعِمَارَةَ﴾ [التوبة: ١٩]

المطلب الأول: مذاهب علماء الرسم في المسألة قبل «المحتوي الجامع»:

ظاهر جميع مصادر علم الرسم أن الكلمتين ثابتتان؛ إذ لم تنص المصادر على حذفهما، وما لم يُنَص على حذفه فهو ثابت. يقول د. أحمد بن أحمد شرشال: «سكت الشيخان أبو عمرو الداني وأبو داود عن ﴿سِقَايَةَ﴾ ﴿وَعِمَارَةَ﴾ من قوله تعالى: ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ ٱلْحَآجِّ وَعِمَارَةَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾، ولم يذكرهما صاحب «مورد الظمآن»، ولم يتعرض لهما شراح مورده، ولا ذكرهما الشيخ عمر البينوني صاحب «البسط والبيان في ما أغفله مورد الظمآن»، ولم يذكرهما علماء فاس الذين تعقبوا نظم الخراز، وبينوا مسائل وأموراً علمية فاتت الشيخ الخراز في كتاب: «طرر على مورد الظمآن»»[١].

هذا من ناحية النص، أما من ناحية العمل «فقد رسمتا في مصاحف أهل المغرب وأهل المشرق بمختلف الروايات بألف ثابتة فيهما»[٢].

لكن الإمام ابن الجزري رجح حذفهما، كما يقول: «وانفرد الشطوي عن ابن هارون في رواية ابن وردان في ﴿سِقَايَةَ ٱلْحَآجِّ وَعِمَارَةَ ٱلْمَسْجِدِ﴾: **(سُقَاة)** - بضم السين، وحذف الياء بعد الألف -: جمع ساقٍ كَرَامٍ ورُماة، و**(عَمَرَة)** - بفتح العين، وحذف الألف -: جمع عامر مثل صانع وصَنَعَة. وهي رواية ميمونة والقورسي عن أبي جعفر، وكذا روى أحمد بن جبير الأنطاكي عن ابن جماز، وهي قراءة عبد الله بن الزبير. وقد رأيتهما في المصاحف القديمة محذوفتي الألف كـ«قيمة» و﴿جِمَٰلَتٌ﴾ [المرسلات: ٣٣]. ثم رأيتهما كذلك في مصحف المدينة الشريفة، ولم أعلم أحداً نص على إثبات الألف فيهما، ولا في إحداهما، وهذه الرواية تدل على حذفها منهما؛ إذ هي محتملة الرسم»[٣].

---

(١) ينظر: مخالفات النساخ ولجان المراجعة والتصحيح لمرسوم المصحف الإمام (٨٧).

(٢) ينظر: مختصر هجاء التبيين لهجاء التنزيل (٦١٧/٣) (ح).

(٣) النشر في القراءات العشر (٢٧٨/٢).

وقد نص ابن الجزري على حذف الكلمتين أيضاً في رسالته: «البيان في خط مصحف عثمان»[١].

ثم اتبعه الإمام أحمد الحبيب اللَّمَطي السجلماسي، وكان قد أخذ طرق النشر عن المشارقة، وأخذ القراءات الأربعة عشر عن أحمد بن محمد البناء الدمياطي صاحب «إتحاف فضلاء البشر»، ولعله أول من أدخلها إلى المغرب[٢]. ومن هنا فقد كان هو وأتباعه يرجحون ما رجح الإمام ابن الجزري، ومنه حذف هاتين الكلمتين. قال أخوه وتلميذه الشيخ صالح بن محمد الفيلالي:

«سقايةٌ عمارةٌ بالحذفِ ... في ألفيهما بغير خلفِ
وقال في النشر: ففي المصاحفِ ... - أعني القديمةَ - بغير ألفِ
وما رأيتُ النص عمن قد سلفْ ... بالثَّبْتِ فيهما ولا عمن خلفْ
والحذف فيهما صريح النصِّ ... عن مُقْتَفٍ فهْو مُزيل الغصِّ
وما يُرى لِلثَّبْتِ مِن توجيهِ ... لِفقدِ نصٍّ فيه مِن وجيهِ
وغايةُ الرسم اتباعُ المصحفِ ... فخُلْفُه يَحرمُ. هَدْيَه اقْتَفِ
أحقُّ ما يُتَّبع الحقُّ إذا ... ما لألأتْ شموسُه وحبذا»[٣]

لكن جمهور المغاربة لم يوافقوا الإمام اللَّمَطي في هذه المسألة، وبقوا على ما جرى به العمل عند الجميع.

وقد انتشرت طريقة اللَّمَطي في بلاد شنقيط؛ فاقتفى الشناقطة أثر اللَّمَطيين؛ فرجحوا حذف الكلمتين، خلافاً لسائر المغاربة والمشارقة.

فنص على حذفهما الإمام سيدي عبد الله بن أبي بكر التِّنْوَاجيوي؛ فقد أخذ عن الشيخ سيدي أحمد الحبيب اللَّمَطي[٤]، وتأثر به في اعتماد ترجيحات ابن الجزري، ومنها حذف هاتين الكلمتين.

---

(١) ينظر: البيان في خط مصحف عثمان (٢٧٨ - ٢٧٩).
(٢) ينظر: قراءة الإمام نافع عند المغاربة من رواية أبي سعيد ورش (٦٦/٥) (ح).
(٣) ينظر: الجامع المقدم شرح الجوهر المنظم (٤٢)، وكتاب القراءات لابن انْبُوجَة (٢٠٢أ).
(٤) ينظر: فتح الشكور (٢٠٨).

يقول الإمام التِّنْوَاجيوي: «ومما خالف فيه مصاحفُ أهل الغرب النصَّ: ﴿سِقَايَةَ ٱلْحَآجِّ وَعِمَارَةَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾؛ فإنهم يثبتونهما»(١). ثم احتج بكلام ابن الجزري وصالح الفيلالي.

ونص على حذف الكلمتين أيضاً الشيخ المختار بن الشواف الجكني (ت: ١١٩٥هـ) في «تسهيل حفظ الحذف»؛ فقال عن ﴿وَعِمَارَةَ﴾:

«فيقسمان والعمَات مطلقا أعمامكم كذا عمارة انطقا»(٢)

وقال عن ﴿سِقَايَةَ﴾:

«ونفقاتهم فريقان كذا والقانطين وسقايهْ مثل ذا»(٣)

وقال الشيخ ابن حبت الغلاوي (ت: ١٢٩٩هـ) في شرحه: «ومما هو محذوف ألف ﴿وَعِمَارَةَ﴾، نحو: ﴿سِقَايَةَ ٱلْحَآجِّ وَعِمَارَةَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾، ونظم حذف ألفها وألف ﴿سِقَايَةَ﴾ الأستاذ السيد صالح بن محمد الفيلالي؛ فقال: ... »(٤)، ثم أتى بأبيات صالح الفيلالي.

واعتمد حذفَ الكلمتين أيضاً الشيخُ عبدالله بن الحاج حماه الله الغلاوي (ت: ١٢٠٩هـ)(٥).

واعتمده الشيخ أحمد بن محمد الحاجي؛ فقال:

«أعقابكم بقادر قاسيتا مائدةٍ وزمرٍ سقايتا»(٦)

وقال شارحاً البيت: «سقايتا: بألف الإطلاق، يعني ﴿سِقَايَةَ ٱلْحَآجِّ﴾ في التوبة، كما نص عليه غير واحد من الأئمة»(٧). ثم أورد النقول السابقة.

وقال ابن انْبُوجَة، نقلاً عن بعض الشناقطة: «تنبيه: مما خالفت المصاحفُ الغربية فيه الصوابَ ﴿سِقَايَةَ﴾ ﴿وَعِمَارَةَ﴾ في التوبة؛ فإنهم يثبتونهما، وهما محذوفتان»(٨). ثم أورد كلام ابن الجزري، ونظم صالح الفيلالي.

---

(١) ينظر: الجامع المقدم شرح الجوهر المنظم (٤٢).
(٢) ينظر: تسهيل حفظ الحذف، ضمن شرحه لابن حبت (٢٩).
(٣) ينظر: المصدر السابق (٤٢).
(٤) ينظر: شرح تسهيل حفظ الحذف (٢٩).
(٥) ينظر: الجامع المقدم شرح الجوهر المنظم (٤٢).
(٦) ينظر: الجوهر المنظم، ضمن شرحه الجامع المقدم (٤٢).
(٧) ينظر: الجامع المقدم شرح الجوهر المنظم (٤٢).
(٨) كتاب القراءات لابن انْبُوجَة (٢٠١ب).

المطلب الثاني: مذهب «المحتوي الجامع» في المسألة:

وافق الإمام الطالب عبد الله متأخري الشناقطة؛ فقد ذكر حذف الكلمتين في «المحتوي الجامع»؛ فقال في ﴿سِفَايَةَ﴾:

«أَسْمَائِهِ سِيمَاهُمُ اعْرِفْ دُونَ نُونْ قَبْلُ تُمَارُونَهْ وَسَاحِرْ خَفَّ دُونْ
تَوَاصَوَا اوْ سَامِرْ تَمَاثِيلُ دِيَارْ سِقَايَةُ اعْكِسْ ضُعَفَا الرَّفْعِ تُجَارْ»(١)

وقال في ﴿وَعِمَارَةَ﴾:

«الإِيمَانُ الأَيْمَانُ عِمَارَةُ الْغَمَامْ الاَعْمَالُ مَالِكْ عُلَمَا الرَّحْمَنُ دَامْ»(٢)

المطلب الثالث: اعتراضات الشراح في المسألة:

فتح هذا الخلاف الباب لبعض الشراح، لملاحظة أن الإمام الطالب عبد الله، لم يرجح الإثبات، أو لم ينص على الخلاف في الكلمتين، على الأقل.

فقد ذكر محمد العاقب بن ما يابى في «رشف اللمى» الخلافَ في الكلمتين؛ فنص على حذفهما أولاً، فقال في ﴿سِفَايَةَ﴾:

«كذا تماثيلُ إذا يُنَكَّرُ وأربعٌ في الحكم معْه تذكرُ
وَهْي السقايةُ ولفظُ ساحرِ دون تواصوا مع دِيارٍ سامرِ»(٣)

وقال في ﴿وَعِمَارَةَ﴾:

«أسمائه عمارة الغمامُ الاعمال إسماعيل والأعمامُ»(٤)

ثم قال في آخر باب الحذف: «وقد تقدم أني لا أذكر من المحذوف إلا ما به العمل في بلادنا لقلة تعرض الناس لغيره، ولضيق هذا المختصر عنه، وقد جرى الخلاف في كثير مما ذكرته في النظم، نحو: (...) و﴿سِفَايَةَ﴾ ﴿وَعِمَارَةَ﴾»(٥).

(١) ينظر: المحتوي الجامع ضمن شرحه الإيضاح الساطع (٦٦).
(٢) ينظر: المصدر السابق (٦٤).
(٣) ينظر: كشف العمى ضمن شرحه رشف اللمى (٤٦).
(٤) ينظر: المصدر السابق، والصفحة نفسها.
(٥) رشف اللمى (٥٢).

ورجَّح الشيخ محمد المصطفى بن محمد البشير المسومي إثباتهما، منبهاً على أن حذفهما لم يقل به غير ابن الجزري؛ فقال:

«سقاية عمارة في التوبهْ حذفُهما تجبُ منه التوبهْ
إلا على قولٍ أتى في النشرِ لم يَتَّبِعْه غيرُنا فَلْتَدْرِ»[1]

وذكر بعض الشراح والمُحَشِّين المعاصرين الخلاف في الكلمتين[2]. وفي ذلك نوع من الاعتراض على «المحتوي الجامع».

وقد ذكر الشيخ محمد الأمين الرمضاني أن العمل جرى بحذف الكلمتين[3]، مع أن الكثير يثبتهما أيضاً من غير نكير، وجعل إثباتهما من العمل الذي خالف النص، لنص ابن الجزري على حذفهما[4].

المطلب الرابع: أثر «المحتوي الجامع» في المصاحف المطبوعة:

لم يأخذ مصحف المدينة النبوية برواية قالون، ولا مصحف المدينة النبوية برواية ورش، بمذهب الطالب عبد الله هنا؛ فجاءت فيهما هاتان الكلمتان ثابتتين. وأخذ به المصحف الموريتاني فجاءت فيه الكلمتان محذوفتين[5].

---

(١) ينظر: الكنز الثمين (٤٠).

(٢) ينظر: الكنز الثمين (٣٩ - ٤١)، والذخيرة (٧٥)، واللؤلؤ والمرجان (١٦٢ - ١٦٣).

(٣) ينظر: إطلاع المطالع (٧٧، و٨٠).

(٤) ينظر: كلامه المتقدم في المطلب الأول، من المبحث الثاني.

(٥) ينظر: مصحف المدينة النبوية برواية قالون، ومصحف المدينة النبوية برواية ورش، والمصحف الموريتاني [التوبة: ١٩].

المبحث الخامس

فصل ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾ [طه: ٩٢] (إثبات ألفها)

المطلب الأول: مذاهب علماء الرسم في المسألة قبل «المحتوي الجامع»:

هذه المسألة شبيهة بمسألة ﴿سِقَايَةَ﴾ ﴿وَعِمَارَةَ﴾ [التوبة: ١٩]؛ فهي أيضاً مما خالف فيه الشناقطةُ غيرَهم، تأثراً بابن الجزري.

فقد اتفقت مصادر الرسم المعروفة على أن هذه الكلمة موصولة (أي: ليس فيها ألف بين الياء والباء)، ولم يخالف في ذلك إلا السخاوي وتبعه ابن الجزري. قال الإمام الداني: «وكتبوا في طه: ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾ بالوصل، كلمة واحدة على مراد الاتصال، قاله لنا محمد عن ابن الأنباري»(١).

وقال: «وأما رسم: ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾ كلمة واحدة - وهو في الأصل ثلاث كلم: «يا» كلمة، و«ابن» كلمة، و«أم» كلمة - فعلى مراد الوصل، وتحقيق اللفظ؛ فلذلك حذفت ألف «يا» وألف «ابن» لعدمهما في النطق بكون الأولى ساكنة، والثانية للوصل، وقد اتصلتا بالباء الساكنة من «ابن»»(٢).

وقال الإمام أبو داود: «وكتبوا في طه: ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾ بالوصل، كلمة واحدة على مراد الاتصال، على خمسة أحرف»(٣).

وقال الخراز:

«فصلٌ: وربما وممن فيم ثمْ أما نعما عم صل ويبنؤمْ»(٤)

قال المارغني في شرح البيت: «فإن قلت: ما المراد بالوصل في ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾؟ هل وصل الياء بالباء، أو وصل النون بصورة الهمزة؟ فالجواب: ما قاله بعضهم: إنَّ ذكرَ الناظم ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾ هنا لإفادة اتصال الياء بالباء وحذف همزة الوصل، لا لإفادة اتصال النون بصورة الهمزة، لتقدمه في باب الهمز. ودليله عدم ذكره هنا لـ ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ [آل عمران: ١٦٧]، و﴿حِينَئِذٍ﴾

(١) المقنع في رسم مصاحف الأمصار (٨٠).
(٢) المحكم في نقط المصاحف (١٨١ - ١٨٢).
(٣) ينظر: مختصر التبيين لهجاء التنزيل (٥٧٦/٣).
(٤) ينظر: مورد الظمآن ضمن دليل الحيران (٢٣٢).

[الواقعة: ٨٧]، حيث تقدما هناك. اهـ وهو كلام ظاهر لا غبار عليه. وما ذكر من حذف همزة الوصل من «ابن» في ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾ هو صريح كلام أبي داود في التنزيل، ويستفاد من المقنع، ونص عليه اللبيب، وبه العمل، خلافاً لمن قال بإثباتها رسماً. وأما حذف ألف «يا» من ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾ في الرسم فيؤخذ من قول الناظم في حذف الألفات:

***وما أتى تنبيهاً أو نداءَ*»**(١)

وقال الشاطبي في العقيلة:

«فهؤلاء بواو يبنؤم به ... ويبنؤم فَصِلْه كُلَّه سطرا»(٢)

قال السخاوي في شرح البيت: «ورأيته في المصحف الشامي موصولاً، إلا أنه أثبت فيه الألف التي بعد الياء»(٣).

وقد اعتمد ابن الجزري نَقْلَ السخاوي هذا ورجحه، فقال عن هذه الكلمة: «ورسم ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾ في طه بواو، ووصل بنون «ابن»، ثم وصلت ألف «ابن» بياء النداء المحذوفة الألف؛ فالألف التي بعد الياء هي ألف «ابن». هذا هو الصواب كما نص عليه أبو الحسن السخاوي، نقله عن المصحف الشامي رؤيةً، وكذلك رأيتها أنا فيه، غير أن بها أثر حك أظنه وقع بعد السخاوي (..). ثم إني أنا رأيتها كذلك في المصحف الكبير الشامي الكائن بمقصورة الجامع الأموي المعروف بالمصحف العثماني، ثم رأيتها كذلك بالمصحف الذي يقال له: الإمام، بالديار المصرية»(٤).

ثم اتبعه الشيخ صالح الفيلالي على عادة اللَّمَطيين، فقال:

«ويبنؤم ارسم بطه بالألفْ ... من بعد يا الندا وعنه لا تَحِفْ
نَصَّ عليه الجِهْبِذُ الأريبُ ... محمد بن الجزري النجيبُ»(٥)

---

(١) ينظر: دليل الحيران (٢٣٢ - ٢٣٣).
(٢) ينظر: العقيلة ضمن الوسيلة (٣٦٧).
(٣) ينظر: الوسيلة (٣٦٧).
(٤) النشر في القراءات العشر (٤٥٥/١).
(٥) ينظر: الجامع المقدم شرح الجوهر المنظم (٥٦)، وكتاب القراءات لابن انْبُوجَة (٥٦).

ثم اتبع الشناقطةُ اللَّمَطيين على عادتهم أيضاً؛ فنص على إثبات الألف الشيخ عبد الله ابن الحاج حماه الله الغلاوي[1]، وقال الشيخ أحمد بن محمد الحاجي:

«وألفــاً في «يبنــؤَّم» فارســمِ كمــا إلى مصحــف عثمــان نــمي[2]

واستدل في شرحه بنص ابن الجزري، وبأبيات صالح الفيلالي، ونقل الإثبات عن ابن الحاج حماه الله، مع أنه نص على أن عمل الشناقطة في عصره إنما هو بحذف الألف، كما يقول: «فلا محل لقول التجيبي (..)، ولا لقول بعض شارحي الضبط للخراز (..)، ولا لما عليه العمل اليوم، بعد أن نسب العدولُ الثقاتُ فيه الألفَ لمرسوم الصحابة، رضوان الله عليهم؛ إذ لا تجوز مخالفتهم في شيء من ذلك، كما تقدم عن مالك وغيره»[3].

وقال في نظمه «المبين»:

«وأَلِـفُ ابـن بعـد يـا النـداءِ في يبنـؤم ارسـم بـلا امـتراءِ
نـص على ذاك سـليل الجـزري أعـني أبـا الخـير محمـد الـسري
في النـشر في قـراءة العـشر وقـالْ: هـذا هـو الحـق وغـيره ضـلالْ
لأنـني رأيتهـا في الشـامي بـه وفي العثمـان والإمـامِ
وقـد رآهـا قبلـه السـخاوي في المصحـف الشـامِي بِتَبْـتِ الهـاوي
وقـال في التنزيـل: خمـس أحـرف يريـد أنهـا بغـير ألـف
لكـنَّ مـا نُسـب للصحابـهْ أرجـحُ مـن سـواه في الكتابـه[4]

وقال ابن انْبُوجَة نقلاً عن بعض الشناقطة: «ومما خالفتْ[5] فيه أيضاً: ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾: فإنه بالألف بعد الياء، وهو ألف «ابن»»[6]. ثم استشهد بكلام النشر، ونظم صالح الفيلالي.

---

(١) ينظر: الجامع المقدم شرح الجوهر المنظم (٥٦).
(٢) ينظر: الجوهر المنظم ضمن شرحه الجامع المقدم (٥٦).
(٣) ينظر: الجامع المقدم شرح الجوهر المنظم (٥٦).
(٤) ينظر: المصدر السابق، والصفحة نفسها.
(٥) يعني: المصاحف المغربية.
(٦) ينظر: كتاب القراءات لابن انْبُوجَة (٢٠٢أ).

ورغم أن العمل كان قد جرى عند الشناقطة كغيرهم بحذف الألف، كما تقدم، إلا أنه قد تغير بعد اعتماد هؤلاء الأعلام لإثبات الألف؛ فجرى العمل به، قال الشيخ محمد العاقب بن ما يابى:

«والخلف في ألف «يبنؤما» فقيل: لا تلحق قطعاً ثَما
وقيل: تلحق لها في الضبط وقيل: ترسم به في الخط
قلت: وذا الذي به اليوم جرى عملنا فاعمل به يا ابن البَرَى»(١)

وقال الشيخ ابن جدود: «بخلاف ﴿قَالَ يَبْنَؤُمَّ لَا تَأْخُذْ﴾ في طه؛ فإن نونها موصولة بالهمزة المصورة بالواو، وثَم ألف بين ياء النداء والباء، على المعمول به عندنا(٢). قلت:

«قال ابن أم» اقطع، وبالألف أم و«يابنؤم» صل وبالواو رسم
والألف الوصلي فيها جائي من بين بائها ويا النداء»(٣)

المطلب الثاني: مذهب «المحتوي الجامع» في المسألة:

لم يشذ الطالب عبد الله عن الشناقطة؛ فنص أيضاً على إثبات الألف؛ فقال:

«إِنْ يَسْكُنِ الْأُولَى كَمَعْ زَيْدِ الْأَلِفْ أَثْبِتْ سِوَى «لْ» زِيدَ لِنَيْتِ الْفِعْلِ صِفْ
بِاللَّامِ ذِي لَوْ وَإِذَنْ لِابْنِ امْرَيَاتْ وَاللَّامَ زِدْ إِنْ شُدَّ كَالتَّنُّورِ لَاتْ»(٤)

وقال في الشرح: «وأما الياء ففي ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾ خاصة، وفي ألفها خلاف: هل هو ألف الوصل، أم هو ألف ياء النداء»(٥).

المطلب الثالث: اعتراضات الشراح في المسألة:

ذكر الشيخ محمد العاقب بن مايابى، الخلاف في المسألة؛ فقال:

---

(١) ينظر: رغم الحفاظ المقصرين على المحتوي الجامع المعين في ضبط ورش وقالون (٤أ).
(٢) يعني على المعمول به في محضرة أهل داداه. ينظر: الضبط لعِلْمَي الرسم والضبط (٣ - ٤).
(٣) ينظر: المصدر السابق (٧٢).
(٤) ينظر: المحتوي الجامع ضمن الإيضاح الساطع (١١٣).
(٥) ينظر: الإيضاح الساطع (١١٧).

«والخلف في ألف «يبنؤما» هل كان؟ أو لم يك أصلاً ثما؟
وهل يزاد بعد سبق العدم؟ ثلاثة، والأخذ بالمقدم»[1]

وقد لاحظ الأستاذ الشيخ بن الشيخ أحمد، أن الشيخ الطالب عبد الله وسائر الشناقطة خالفوا الجمهور في هذه المسألة، فقال في شرحه «الكنز الثمين»: «وبما أننا في موريتانيا نكتب هذه الكلمة بالألف حسب اطلاعي؛ فقد لخصت أقوال العلماء للفائدة، ونظمت ذلك في هذه الأبيات:

و«يبنؤم» حذفوا منها الألفْ ورسمها خمسة أحرف أُلِفْ
قال سليمان به والداني فلا تحد عما روى الشيخان ..»[2]

المطلب الرابع: أثر «المحتوي الجامع» في المصاحف المطبوعة:

لم يأخذ مصحف المدينة النبوية برواية قالون، ومصحف المدينة النبوية برواية ورش، بمذهب الطالب عبد الله هنا؛ فجاءت فيهما هذه الكلمة موصولة (بدون ألف بعد الياء). وأخذ به المصحف الموريتاني؛ فجاءت فيه الكلمة مفصولة (بإثبات ألف بعد الياء)[3].

(١) ينظر: كشف العمى ضمن شرحه رشف اللمى (٩١).
(٢) ينظر: الكنز الثمين (٤٣).
(٣) ينظر: مصحف المدينة النبوية برواية قالون، ومصحف المدينة النبوية برواية ورش، والمصحف الموريتاني [طه: ٩٢].

المبحث السادس

حذف ﴿ٱلرِّيَاحَ مُبَشِّرَٰتٍ﴾ [الروم: ٤٥]

المطلب الأول: مذاهب علماء الرسم في المسألة قبل «المحتوي الجامع»:

لم يذكر الداني هذا الموضع من «الرياح» في المحذوف[١]، وخيرَّ أبو داود في حذفها وإثباتها؛ لأنه لم تبلغه فيها رواية، مع أنه اختار الحذف فيها[٢].

قال الخراز:

«وجاء أولى الروم بالتخييرِ لابن نجاح ليس بالمأثورِ»[٣]

وجرى العمل عند الشناقطة بحَذْفِها[٤].

المطلب الثاني: مذهب «المحتوي الجامع» في المسألة:

اتَّبَع الناظم ما جرى به العمل عند الشناقطة؛ فأطلق الحذف في «الرياح» ولم يستثن منه شيئاً؛ فقال:

«رِيَاحُ النِّدَا الْأَيَامَى رَبَّيَانْ طُغْيَانُ الشَّيَاطِ ثَانِي يَاتِيَانْ»[٥]

المطلب الثالث: اعتراضات الشراح في المسألة:

استدرك الشيخ ابن جدود، هذه الكلمة على الناظم؛ فقال: «وقد اختلف في الموضع الذي في سورة الروم، وهو: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن يُرْسِلَ ٱلرِّيَاحَ مُبَشِّرَٰتٍ﴾. والعمل عندنا بالإثبات، ويؤيده أن القراء العشرة اتفقوا على قراءتها بالجمع، واختلفوا فيما سواها»[٦].

---

(١) ينظر: المقنع في رسم مصاحف الأمصار (٣٠، و٣٢).

(٢) ينظر: مختصر التبيين لهجاء التنزيل (٢/٢٣٧).

(٣) ينظر: مورد الظمآن ضمن شرحه دليل الحيران (٦١).

(٤) ينظر: كتاب القراءات لابن انْبُوجَة (١٤٩أ)، والذخيرة (٨٩).

(٥) ينظر: المحتوي الجامع ضمن شرحه الإيضاح الساطع (٨١).

(٦) ينظر: الضبط لعِلْمَي الرسم والضبط (٣٨). وينظر حول القراءات في «الرياح»: النشر في القراءات العشر (٢/٢٢٣ - ٢٢٤).

المطلب الرابع: أثر «المحتوي الجامع» في المصاحف المطبوعة:

لم يأخذ مصحف المدينة النبوية برواية قالون، ولا مصحف المدينة النبوية برواية ورش، بمذهب الطالب عبد الله هنا؛ فجاءت فيهما هذه الكلمة ثابتة. وأخذ به المصحف الموريتاني؛ فجاءت فيه الكلمة محذوفة(١).

(١) ينظر: مصحف المدينة النبوية برواية قالون، ومصحف المدينة النبوية برواية ورش، والمصحف الموريتاني [الروم: ٤٥].

المبحث السابع

إثبات ﴿وَلَا كِذَّابًا﴾ [النبأ: ٣٥]

المطلب الأول: مذاهب علماء الرسم في المسألة قبل «المحتوي الجامع»:

نص الداني على الخلاف في حذف هذه الكلمة[١]، وسكت عنها أبو داود[٢]، لكن الخراز ذكر أن أبا داود نص على حذفها؛ فقال:

«كذاباً الأخير قل وعنهما أساورهْ أثارة قلْ مثل ما»[٣]

وقد انتقد ابن آجطا عليه ذلك؛ فقال: «وقد طالعت نسخاً من التنزيل ومن مختصر التنزيل، فما رأيت أبا داود تعرض لذكر الأول ولا الأخير، لا بحذف ولا بإثبات؛ فذكرت ذلك مرة للناظم - رَحِمَهُ ٱللَّهُ - بمنزله في مدة سكناه بالبلد الجديد، فأخرج مبيضات وأوراقاً كثيرة كان يبيض فيها ما نظمه في هذا النظم، فلم يجد فيها ﴿كِذَّابًا﴾؛ فتعجب من ذلك، فقال لي - وهو صادق في قوله -: «ما نظمتُ شيئاً حتى رأيتُه وتحققتُه». ووعدني بالبحث فيه والنظر، فما راجعتُه فيه حتى مات. رَحِمَهُ ٱللَّهُ»[٤]. وجرى عمل التونسيين فيها بالحذف[٥].

المطلب الثاني: مذهب «المحتوي الجامع» في المسألة:

لم يذكر الناظم هذه الكلمة في النظم[٦]؛ فدل ذلك على أنها ثابتة، حسب منهجيته؛ لأنه «أتى بعد ذلك بالحذف مرتباً على حروف الهجائية، منطوقاً أو مفهوماً، وأتى بالإثبات مرتباً على ذلك النسق مفهوماً لا منطوقاً»[٧].

---

(١) ينظر: المقنع في رسم مصاحف الأمصار (٤٣، و٣١).

(٢) ينظر: مختصر التبيين لهجاء التنزيل (١٢٦١/٥ - ١٢٦٢). وقد ذكرها محقق الكتاب في الكلمات التي سكت عنها أبو داود. ينظر: (٣٦٢/١) (قسم الدراسة).

(٣) ينظر: مورد الظمآن ضمن شرحه دليل الحيران (١٣٢).

(٤) ينظر: التبيان في شرح مورد الظمآن (٤٧١).

(٥) ينظر: دليل الحيران (١٣٠، و١٣٢).

(٦) ينظر: الإيضاح الساطع (٥٥ - ٥٦).

(٧) ينظر: معين المقرئين (٦أ - ٦ب).

المطلب الثالث: اعتراضات الشراح في المسألة:

استدرك الشيخ ابن جدود، هذه الكلمة على الناظم؛ فقال: «والراجح عندنا الحذف، وبه العمل»[1].

المطلب الرابع: أثر «المحتوي الجامع» في المصاحف المطبوعة:

أخذ مصحف المدينة النبوية برواية قالون، ومصحف المدينة النبوية برواية ورش، بمذهب الطالب عبد الله هنا؛ فجاءت فيهما هذه الكلمة ثابتة. وكذلك المصحف الموريتاني[2].

(١) ينظر: الضبط لِعِلْمَي الرسم والضبط (٢١).

(٢) ينظر: مصحف المدينة النبوية برواية قالون، ومصحف المدينة النبوية برواية ورش، والمصحف الموريتاني [النبأ: ٣٥].

الفصل الثاني

الاعتراضات الضبطية

المبحث الأول

المحذوف من اللامين

المطلب الأول: مذاهب علماء الرسم في المسألة قبل «المحتوي الجامع»:

حذفت إحدى اللامين في بعض الكلمات التي تكررت فيها اللام، مثل: ﴿لِلهِ﴾ [الفاتحة: ١] و﴿ٱلذِے﴾ [البقرة: ١٦] و﴿ٱلَيۡلِ﴾ [البقرة: ١٦٣]. واختلف علماء الرسم في ترجيح أي اللامين هي المحذوفة؛ فذهب أبو داود إلى أن المحذوفة هي الأولى، ويترتب على ذلك أن اللام الباقية تضبط. وذهب الداني إلى أن المحذوفة هي الثانية، ويترتب على ذلك أن اللام الباقية لا تضبط[١]. ورجح التجيبي وابن عاشر مذهب أبي داود[٢]. ورجح الخراز مذهب الداني؛ فقال:

«بـاب ورود حـذف إحـدى اللامـيْ وهْـو مرجَّـحٌ بثـاني الحرفـيْ»[٣]

المطلب الثاني: مذهب «المحتوي الجامع» في المسألة:

تبع الناظم المورد؛ فقال:

«ثَـانِيَ كَالذِي الـتِي لِلهِ أَوْ وَالـلَّاءِ لَيْـلاً أَوْ كَأُخْـرَى مَـاءً اَوْ»[٤]

المطلب الثالث: اعتراضات الشراح في المسألة:

استدرك الشيخ ابن جدود، هذه المسألة على الناظم؛ فقال: «والعمل عندنا أن المحذوف في الجميع اللام الأول، وهو لام التعريف؛ إذ المقروء أولى بالبقاء»[٥].

---

(١) ينظر: دليل الحيران (١٥٣)، ومختصر التبيين لهجاء التنزيل (٢/٥٦ - ٥٧).
(٢) ينظر: كتاب القراءات لابن ابنوجة (١٦٢ب).
(٣) ينظر: مورد الظمآن ضمن شرح دليل الحيران (١٥٢).
(٤) ينظر: الإيضاح الساطع (٥٥ - ٥٦).
(٥) ينظر: الضبط لعِلْمَي الرسم والضبط (٤٧).

المطلب الرابع: أثر «المحتوي الجامع» في المصاحف المطبوعة:

أخذ مصحف المدينة النبوية برواية قالون، ومصحف المدينة النبوية برواية ورش، بمذهب الطالب عبد الله هنا؛ فجاءت فيهما اللام الثابتة خالية من الضبط، أي: إن المحذوف هو اللام الثانية. وكذلك المصحف الموريتاني(١).

(١) ينظر: مصحف المدينة النبوية برواية قالون، ومصحف المدينة النبوية برواية ورش، والمصحف الموريتاني: مثلًا: ﴿لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ١]، ﴿ٱلَّذِينَ﴾ [البقرة: ٢]. ولكن اختلفت هذه المصاحف في ضبط ﴿ٱلَّتِي﴾ [النساء: ٢٣]، و﴿ٱلَّئِي﴾ [الأحزاب: ٤]؛ فضبط مصحف رواية ورش على حذف اللام الثانية، كما نُصَّ على ذلك في الصفحة: (ح)، من التعريف به. وكذلك المصحف الموريتاني. وضبط مصحف رواية قالون على حذف اللام الأولى، كما نُصَّ على ذلك في الصفحة: (ط)، من التعريف به.

المبحث الثاني

ضبط الهمز المبدل المتحرك

المطلب الأول: مذاهب علماء الرسم في المسألة قبل «المحتوي الجامع»:

اختلف علماء الضبط في ضبط الهمز المبدل المتحرك؛ فذهب بعضهم إلى أنه يضبط بالشكل، وبعضهم إلى أنه لا يضبط، وجرى العمل بضبطه عند التونسيين، قال المارغني: «وأما المبدلة حرفاً محركاً نحو: ﴿لِيَلَاۤ﴾ [البقرة: ١٤٩]، و﴿مُّؤَجَّلَاۤ﴾ [آل عمران: ١٤٥] عند ورش، فقيل: تحرك، وقيل: لا تحرك، والعمل على تحريكها»[١].

أما المغاربة فقد جرى العمل عندهم بعدم ضبطه، لكن ابن القاضي رجح ضبطه؛ فقال:

«ويُجعل الشكلُ فُويق البدلِ ... نحو لِيَلَّا ويُوَيِّد جلي
ونصه قد لاح في كشف الغمامْ ... كذاك في الطراز قُلْهُ لا ملامْ
وقال في الدرة: منعُه جلا ... لقوله فيها: «ودعْ مَن جَهِلا»
وهْو الذي بفاسنا جرى العملْ ... وشَكْلُه أولى كما الغيرُ نَقَلْ»[٢]

وكان الشناقطة أولاً على ما جرى به العمل عند سائر المغاربة من عدم ضبطه، ثم تغير عملهم تبعاً لابن القاضي؛ فأخذوا بمذهبه في ترجيح ضبطه[٣]. كما يقول أحمد بن محمد الحاجي: «وهو الذي جرى به اليوم العمل: في ناحيتنا هذه وغيرها، بعد أن كان جارياً بعدم الضبط، كما في المصاحف القديمة»[٤].

المطلب الثاني: مذهب «المحتوي الجامع» في المسألة:

وافق الناظمُ الشناقطةَ في اتباع مذهب ابن القاضي؛ فنص على أن الهمز المبدل المتحرك يشكل مطلقاً، قال الناظم:

---

(١) ينظر: دليل الحيران (٢٧٣).
(٢) ينظر: بيان الخلاف والتشهير والاستحسان (١١ب).
(٣) ينظر: كتاب القراءات لابن انْبُوجَة (١٨٩أ).
(٤) ينظر: الجامع المقدم شرح الجوهر المنظم (٧٢).

«وَهَمْزِ هَا كَالدَّغْمِ لِاثْنَتَيْنِ نَلْ لَا اللَّاءِ أَنْبِئْ أَدِرَنْ وَكَالدُّوَلْ»[1]

فـ«مفهوم قوله: «همز ها» أن الهمزة المبدلة واواً، نحو: ﴿نَشَآءُ أَصَبْنَٰهُم﴾ [الأعراف: ٩٩]، ﴿نَشَٰٓؤُاْ إِنَّكَ﴾ [هود: ٨٧]، أو ياء، نحو: ﴿ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً﴾ [الشعراء: ٣]، يُجعل الشكل فوق نقطها إن كانت مفتوحة، وتحته إن كانت مكسورة»[2].

المطلب الثالث: اعتراضات الشراح في المسألة:

لاحظ بعض الشراح على الناظم مخالفته لبعض المصادر التي اعتمدت ما جرى به العمل عند المغاربة؛ فقال الشيخ محمد العاقب بن ما يابى معلقاً على البيت السابق: «فهو مخالف لما نعرفه في شرح الذيل[3] للسيد محمد الخراز، ونصه: «لا تحرك النقطة؛ لأنها تقوم مقام الحركة، وتقوم الصورة مقام الهمزة فيه. قال ميمون:

«واجعل على البدل من همز ولا تضع سوى النقط ودع من جهلا»»[4]

وقال الشيخ محمد محمود بن محمد بن أمانة الله اللمتوني (معاصر)، معلقاً على البيت: «خلافاً لشارح الذيل القائل إن النقطة تقوم مقام الحركة، والصورة تقوم مقام الهمزة»[5].

المطلب الرابع: أثر «المحتوي الجامع» في المصاحف المطبوعة:

أخذ مصحف المدينة النبوية برواية قالون، ومصحف المدينة النبوية برواية ورش، بمذهب الطالب عبد الله هنا؛ فجاء فيهما الهمز المبدل المتحرك مضبوطاً بالشكل. وكذلك المصحف الموريتاني[6].

---

(١) ينظر: المحتوي الجامع ضمن: إيقاظ الهمم، مطبوع مع الإيضاح الساطع (٢٥٧).

(٢) ينظر: شرح المحتوي الجامع، للشيخ محمد شيخنا بن محمد الأمين اللمتوني (١٢٩).

(٣) يعني «إعانة الصبيان على عمدة البيان». وهو شرح على باب الضبط من «مورد الظمآن». لسعيد بن سليمان الجزولي الكراي السملالي. ينظر: قراءة الإمام نافع عند المغاربة من رواية أبي سعيد ورش (٤٧٨/٢).

(٤) ينظر: رغم الحفاظ المقصرين على المحتوي الجامع المعين في ضبط ورش وقالون (٤ب).

(٥) ينظر: مبين الأحكام ومضيء الظلام على ضبط التابعين للإمام (١٣).

(٦) ينظر: مصحف المدينة النبوية برواية قالون، ومصحف المدينة النبوية برواية ورش، والمصحف الموريتاني: مثلًا: الهمزة المبدلة في ﴿نَشَآءُ أَصَبْنَٰهُم﴾ [الأعراف: ٩٩]، ﴿نَشَٰٓؤُاْ إِنَّكَ﴾ [هود: ٨٧]، أو ياء، نحو: ﴿ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً﴾ [الشعراء: ٣].

المبحث الثالث

نقط الياء إذا كانت صورة الهمزة

المطلب الأول: مذاهب علماء الرسم في المسألة قبل «المحتوي الجامع»:

كان العمل عند الشناقطة تبعاً لسائر المغاربة، أن الياء إذا كانت صورة الهمزة لا تنقط، قال أحمد بن محمد الحاجي: «تنبيه: العمل في هذه الناحية اليوم على عدم نقط الياء الممالة (..) والمصورة، نحو: ﴿جِيْنَا﴾ [النساء: ٤١]، و﴿جِيْنَاكَ﴾ [الحجر: ٦٣]، و﴿بِيَعَةٍ﴾ [البقرة: ٢٤٧]، و﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ [البقرة: ٤]، و﴿أَوْنَبِّيُكُم﴾ [آل عمران: ١٥]، و﴿سَيِّيَةَ﴾ [البقرة: ٨٠]، وشبهها؛ فإنهم لا ينقطونها، وهو خطأ؛ فإن القراء كلهم متفقون على نقطها، والخلاف جارٍ بين النحاة»[(١)].

ثم تغير ما جرى به العمل عندهم؛ فاعتمدوا نَقْطَها[(٢)]، تبعاً لابن القاضي في قوله:

«فمذهب القراء نَقْطُ الياءِ ... إنْ صَوَّرتْ همزاً بلا امتراءِ
وعكسه عند النحاة شائعُ ... وقيل في نحو لِيَلَّا واقع
والظاهر النقط لدى الممالِ ... مع زائدٍ قُلْهُ ولا تُبَالِ»[(٣)]

وقال أحمد بن محمد الحاجي في «المبين»:

«والياءُ إن صَوَّرَ همزاً نُقِطَا ... والخلفُ في غير الذي توسطا
للمقرئين نحو جئنا ومائهْ ... سيئة وفئة وحمئهْ
وغيرِ ذاك والنحاةُ أهملوا ... وبعضهمْ بنقط يسهل
وإنما المحتوم في الآياتِ ... تَأَثُّرُ القراءِ لا النحاةِ
أما الممالُ كهداهم وإناهْ ... ودَعْ أذاهم وسقاهمْ وهداهْ

---

(١) الجامع المقدم شرح الجوهر المنظم (٦١).
(٢) ينظر: كتاب القراءات لابن انْبُوجَة (٢٠٠ب).
(٣) ينظر: بيان الخلاف والتشهير والاستحسان (١٣أ).

فـــإن ذاك لِلجميـــع نُقِطـــا والخلـــف في غـــير الذي توســـطا
نحـــو الهـــدى وكالقـــوي والمـــاضي دون خـــلاف قال نجـــل القـــاضي:..»[1]

واستدل بأبيات ابن القاضي المذكورة.

وبهذا جرى العمل عند التونسيين أيضاً، قال المارغني: «ودخل في الياء الغير المهموزة، الياء الممالة نحو: ﴿وَمَحْيَايَ﴾ [الأنعام: ١٦٤] عند من أماله، والياء المبدلة من الهمزة نحو: ﴿لِيَالٍ﴾ [البقرة: ١٤٩] لورش، والياء الزائدة كما في ﴿بِأَيِّيدٍ﴾ [الذاريات: ٤٧]؛ فتنقط كلها إذا كانت في غير الطرف على الراجح المعمول به عندنا»[2].

المطلب الثاني: مذهب «المحتوي الجامع» في المسألة:

اتبع الطالب عبد الله ما جرى به العمل أخيراً؛ فنص على أن الياء إذا كانت صورة الهمزة فإنها تنقط، قال:

«لِلْبَا وَيَا الْهَمْزِ انْقُطَنْ لَا يُنْفِقَ اتْ أُخْرَى وَقَبْلَ اللَّامِ ضَعْ هَمْزاً كَآتْ»[3]

المطلب الثالث: اعتراضات الشراح في المسألة:

اعترض على ذلك الشيخ محمد عبد الله بن محمد المختار بن اباتي؛فقال: «وليس ذلك موافقاً لما في شرح الذيل القائل بأنها لا تنقط، إلا إذا لم تكتب الهمزة كلفظ ﴿بِآيَةٍ﴾ [يونس: ١٥] لورش»[4].

ويقول الشيخ محمد شيخنا بن محمد الأمين اللمتوني: «هذا ما عليه المصنف. وأحسن منه نظريّاً ما في شرح الذيل: من أنها لا تنقط؛ إذ ليست مقروءة، والنقط من جنس الشكل، ولا يشكل حرف غير مقروء»[5]. واكتفى بعض الشراح بالإشارة إلى الخلاف في المسألة[6].

---

(١) ينظر: الجامع المقدم شرح الجوهر المنظم (٦١).
(٢) دليل الحيران (٣٢٨).
(٣) المحتوي الجامع، ضمن: إيقاظ الهمم، مطبوع مع الإيضاح الساطع (٢٦٥).
(٤) شرح باب الضبط من المحتوي الجامع لابن اباتي (٩١).
(٥) شرح المحتوي الجامع، للشيخ محمد شيخنا بن محمد الأمين اللمتوني (١٣٩).
(٦) ينظر: إيقاظ الهمم بشرح ضبط ورش وقالون الأصم (٢٧٢).

المطلب الرابع: أثر «المحتوي الجامع» في المصاحف المطبوعة:

أخذ مصحف المدينة النبوية برواية قالون، ومصحف المدينة النبوية برواية ورش، بمذهب الطالب عبد الله هنا؛ فجاءت فيهما الياء المصورة للهمزة منقوطة. وكذلك المصحف الموريتاني(١).

(١) ينظر: مصحف المدينة النبوية برواية قالون، ومصحف المدينة النبوية برواية ورش، والمصحف الموريتاني: مثلًا: الياء في ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ [البقرة: ٤].

المبحث الرابع

الزائد في ﴿وَمَلَإِيْهِۦ﴾ [الأعراف: ١٠٣]، ﴿وَمَلَإِيْهِمْ﴾ [يونس: ٨٣]، هل هو الألف أو الياء؟

المطلب الأول: مذاهب علماء الرسم في المسألة قبل «المحتوي الجامع»:

رسمت الكلمتان في المصاحف بألف بعدها ياء؛ فلا بد أن أحد الحرفين زائد، والآخر صورة الهمز. وعلى أن الألف هي صورة الهمزة تجعل علامة الزيادة على الياء، وعلى أن الياء هي صورة الهمزة تجعل علامة الزيادة على الألف.

لكن أيهما الزائد، وأيهما صورة الهمزة؟

جوز الداني الأمرين؛ فقال: «ورأيت في مصاحف أهل المدينة وأهل العراق وغيرهما: ﴿وَمَلَإِيْهِۦ﴾ ﴿وَمَلَإِيْهِمْ﴾ في جميع القرآن بالياء بعد الهمزة، وكذلك رَسَمَهما ورَسَمَ جميعَ الحروف المتقدمة الغازي بن قيس في كتاب الهجاء الذي رواه عن أهل المدينة؛ فيجوز أن تكون الياء في ذلك هي الزائدة والألف قبلها هي الهمزة، ويجوز أن تكون الألف هي الزائدة بياناً للهمزة والياء هي الهمزة»[(١)].

وذهب أبو داود إلى أن الألف هي صورة الهمزة، والياء زائدة؛ فقال في «باب ما رسم بإثبات الياء زائدة أو لمعنى»: «وكذا زادوها بعد الألف في قوله: ﴿وَمَلَإِيْهِۦ﴾ ﴿وَمَلَإِيْهِمْ﴾ في جميع القرآن»[(٢)].

ووافقه الشاطبي؛ فقال في باب ما زيدت فيه الياء:

«من نبأ المرسلين ثم في ملإ ... إذا أضيف إلى إضمار مَن سُترا»[(٣)]

وكذلك الخراز، في قوله:

«فصلٌ: وياءً زِيد من تلقاءِ ... وقبل ذي القربى أتى إيتاءِ

(١) المقنع في رسم مصاحف الأمصار (٥٤).
(٢) ينظر: مختصر التبيين لهجاء التنزيل (٣٦٩/٢).
(٣) ينظر: العقيلة ضمن الوسيلة (٣٤٩).

وقبل في الأنعام قل من نبإٍ وما خفضتَ مِن مضافِ ملإٍ»[1]

لكن ابن الجزري قطع بالعكس؛ فقال: «وأما رسم ﴿مِأْئَةَ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، و﴿مِأْئَتَيْنِ﴾ [الأنفال: ٦٦]، ﴿وَمَلِإِيْهِۦ﴾ ﴿وَمَلِإِيْهِمْ﴾ بالألف قبل الياء، فإن الألف في ذلك زائدة، كما قدمنا، والياء فيه صورة الهمزة قطعاً. والعجب من الداني والشاطبي ومن قلدهما كيف قطعوا[2] بزيادة الياء في ﴿وَمَلِإِيْهِۦ﴾ ﴿وَمَلِإِيْهِمْ﴾ ؛ فقال الداني في مُقْنعه: «وفي مصاحف أهل العراق وغيرهما: ﴿وَمَلِإِيْهِۦ﴾ ﴿وَمَلِإِيْهِمْ﴾ حيث وقع، بزيادة الهمزة. قال: كذلك رسمها الغازي بن قيس في كتاب «هجاء السنة» الذي رواه عن أهل المدينة». قال السخاوي: «وكذلك رأيته في المصحف الشامي». قلت: وكذلك في سائر المصاحف، ولكنها غير زائدة، بل هي صورة الهمزة، وإنما الزائدة الألف. والله أعلم»[3].

وتبعه على ذلك ابن القاضي؛ فقال:

«ملائه بالهمز تحت الياءِ وألفٌ زِيدَ بلا امتراءِ
ذَكَرَه في النشر بالتصريح وردَّ غيرَه بلا تلويج
لأنه إمامُ أهل الأرضِ وصِيتُه في طولها والعَرْضِ
مسلَّمٌ له بذي العلومِ ونشرُه أيضاً من المعلومِ
ورَدَّ ما في الدَّانِ والعقيلهْ ووَقْفُ حمزةَ له دليلهْ
وقال في الطراز: لاحظْ شكلَها متجهٌ وقال بعض النبها:
فلا يصحُّ غيرُه في النظرِ حجتُه الضميرُ في القولِ الحَرِي
نظيرُه نقرؤه يكلؤكمْ وذا صحيحٌ لا تخالفْ رأيَهمْ
ومذهبُ الشيخين والعقيلهْ زيادةُ الياء فخذْ تفصيلهْ»[4]

---

(١) ينظر: مورد الظمآن ضمن دليل الحيران (١٩١).
(٢) جوَّز الداني الأمرين، في المقنع، كما تقدم.
(٣) ينظر: النشر (٤٥٥). وتنظر مناقشة لرأي ابن الجزري هذا في دليل الحيران (١٩٢ - ١٩٣)، وينظر: الطراز (٣٨٠).
(٤) ينظر: بيان الخلاف والتشهير والاستحسان (١١أ - ١١ب).

وكان العمل عند الشناقطة كغيرهم من المغاربة قد جرى باختيار أبي داود والشاطبي والخراز، أي: أن الألف هو صورة الهمزة والياء زائدة، كما يقول أحمد بن محمد الحاجي بعد أن رجح مذهب ابن الجزري: «فبطل ما عليه أهل هذه الناحية من زيادة الياء. والحق أولى بالاتباع، وأحق بالاستماع»(١).

ثم بتأثير من اللَّمَطيين تغير ما جرى به العمل عند الشناقطة؛ فاعتمدوا اختيار ابن الجزري، فقال أحمد بن محمد الحاجي:

«ملائه الهمزَ بياءٍ صَوِّرِ ... وألفاً زاد له ابنُ الجزري
وقلبُ همزةٍ له في الوقف يا ... مُعَضِّدٌ ما عنه فيها رُوِيا
ولا تُصِخْ لما يقول الداني ... والشاطبيُّ بعد ما البيانِ
لأن ما فاهتْ به البدورُ ... عليه ما قد رسموا يدورُ»(٢)

المطلب الثاني: مذهب «المحتوي الجامع» في المسألة:

اعتمد الطالب عبد الله ما جرى به العمل أخيراً عند الشناقطة، وهو مذهب ابن الجزري؛ فقال ناظماً ما زيدت فيه الألف:

«يَيْأَسُ لَمْ لَا أَذْبَحَنْ لِشَيْءٍ اَوْ ... لَكِنَّ فِي الْكَهْفِ الْمَلَأْ ضِفْ وَاخْفِضَ اوْ»(٣)

وقال في الشرح: «يعني أن «الملأ» إذا كان مضافاً ومخفوضاً فإنه يزاد بالألف قبل الهمزة وبعد اللام»(٤).

المطلب الثالث: اعتراضات الشراح في المسألة:

لاحظ بعض الشراح موقف الناظم في هذه المسألة؛ فأشاروا إلى الخلاف فيها، واعتماد الناظم لمذهب ابن الجزري(٥).

(١) ينظر: الجامع المقدم شرح الجوهر المنظم (٥٢).
(٢) ينظر: المصدر السابق، والصفحة نفسها. وينظر: كتاب القراءات لابن انْبُوجَة (٢٠٠ب - ٢٠١أ).
(٣) ينظر: المحتوي الجامع ضمن الإيضاح الساطع (١٥٥).
(٤) الإيضاح الساطع (١٥٦).
(٥) ينظر: الكنز الثمين (١٦٧)، والذخيرة (١٣٥).

المطلب الرابع: أثر «المحتوي الجامع» في المصاحف المطبوعة:

لم يأخذ مصحف المدينة النبوية برواية قالون، ولا مصحف المدينة النبوية برواية ورش، بمذهب الطالب عبد الله هنا؛ فضبطا الكلمة بجعل علامة الزيادة على الياء، وجعل الألف صورة للهمزة. وأخذ به المصحف الموريتاني؛ فضبط الكلمة بجعل علامة الزيادة على الألف، وجعل الياء صورة للهمزة[1].

(١) ينظر: مصحف المدينة النبوية برواية قالون، ومصحف المدينة النبوية برواية ورش، والمصحف الموريتاني [الأعراف: ١٠٢]، و[يونس: ٧٥، و٨٣]، و[هود: ٩٧]، و[المؤمنون: ٤٧]، و[القصص: ٣٢]، و[الزخرف: ٤٥].

المبحث الخامس

المحذوف من الواوين في ﴿لِيَسُۥٓـُٔواْ﴾ [الإسراء: ٧]

المطلب الأول: مذاهب علماء الرسم في المسألة قبل «المحتوي الجامع»:

حُذفت في المصاحف إحدى الواوين من هذه الكلمة، ومن غيرها؛ وقد اختلفت مناهج علماء الفن في ترجيح المحذوفة من الواوين، حتى أن كلام الإمام الواحد يختلف من كتاب إلى آخر.

وقد رجح الخراز أن المحذوفة هي الأولى من هذه الكلمة؛ فقال:

«ورسم الاولى في الجميع أحسنُ وفي يسوءوا عكس هذا أبينُ»[١]

قال المارغني: «واعلم أن جميع ما ذكره الناظم في هذا البيت إنما يوافق كلام أبي عمرو في المحكم، وكلام أبي داود في ذيل الرسم. وأما كلام أبي عمرو في المقنع، وأبي داود في التنزيل فمخالف لما ذكره الناظم»[٢].

وقد عمل الشناقطة بما في المورد، قال ابن انْبُوجَة: «والأحسن فيما تقدم إثبات الواو الأولى وحذف الثانية، إلا في ﴿لِيَسُۥٓـُٔواْ﴾ فإن الراجح فيه والأحسن تقديم المحذوفة، كما رجحه في المورد»[٣].

المطلب الثاني: مذهب «المحتوي الجامع» في المسألة:

وافق الناظم الشناقطة؛ فذهب إلى أن المحذوف هو الواو الأولى، كما قال:

«ثَانِيَ نُنْجِي يُوسُفَ احْذِفْ الَانْبِيَا مَوْءُودَةَ النَّبِينَ عَكْسُ يُحْيِيَا
حَيِيَ نُحْيِيَ وَلِيِّيَ وَتَا مَنَّا يَسُوءُوا وَاحْذِفَنْ وَيْ مَدَّتَا»[٤]

(١) ينظر: مورد الظمآن ضمن دليل الحيران (٦١). وينظر: الطراز (٢٦٧ - ٢٦٨).
(٢) ينظر: دليل الحيران (١٥٢).
(٣) كتاب القراءات لابن انْبُوجَة (١٦٢أ).
(٤) ينظر: المحتوي الجامع ضمن الإيضاح الساطع (٩٧).

المطلب الثالث: اعتراضات الشراح في المسألة:

استدرك الشيخ ابن جدود، هذه المسألة على الناظم؛ فقال: «والعمل عندنا على أن المحذوفة هي الواو الثانية، ونرى رجحان ذلك من وجهين: الأول: أن جميع القراء متفقون على إثبات الواو الأولى في القراءة، ويختلفون في الواو الثانية؛ فابن عامر وحمزة وخلف والكسائي[1] قرأوا بحذفها ونصب الهمزة؛ فبذلك يكون حذفها أرجح إشارة لقراءة هؤلاء. والمرجح الثاني: أن حذف الأولى يجعلها على صورة غير معهودة، وهي: كون الواو متصلاً بها ما بعدها خطّاً. وفي اعتبار أن المحذوفة هي الواو الثانية تخلص من هذا»[2].

المطلب الرابع: أثر «المحتوي الجامع» في المصاحف المطبوعة:

أخذ مصحف المدينة النبوية برواية قالون، ومصحف المدينة النبوية برواية ورش، بمذهب الطالب عبد الله هنا؛ فجاءت فيهما هذه الكلمة محذوفة الواو الأولى. وكذلك المصحف الموريتاني[3].

(١) ومثلهم شعبة. ينظر: النشر في القراءات العشر (٣٠٦/٢).

(٢) ينظر: الضبط لِعِلْمَي الرسم والضبط (٤٦).

(٣) ينظر: مصحف المدينة النبوية برواية قالون، ومصحف المدينة النبوية برواية ورش، والمصحف الموريتاني [الإسراء: ٧].

الفصل الثالث

تصويبات «المحتوي الجامع»

المبحث الأول

التصويب في كتب الرسم والضبط والقراءات

استتبعَت اعتراضاتُ الشراح والشيوخ على «المحتوي الجامع»، نشوءَ فن جديد، هو تصويب النظم.

والتصويب أمر شائع في الكتب المتداولة، وهو دليل على أهميتها وشيوعها. كما يقول الشيخ محمد المامي: «وهذا مما يدلك أن المعتبر في إصابة أصحاب التآليف إنما هو غاية التأليف، وأن مَن تعرض لتأليف يبين ما فيه من الخطأ إنما هو لشرفه عنده في الأكثر»[١].

وأشهرُ كتاب في فني الرسم والضبط هو «مورد الظمآن»، وقد أكثر شارحه ابن آجطا من الاعتراض عليه[٢]، ولابن جابر الغَسَّاني المكناسي منظومة في تصويب «مورد الظمآن»، عدد أبياتها تسعة ومائة، صوب فيها سبعة وأربعين موضعاً منه[٣].

كما أن من أشهر كتب القراءات: الشاطبية «حرز الأماني ووجه التهاني»، وقد أكثر شراحها من تصويب أبياتها، حتى وصلت أبياتها المصوَّبة إلى ستة وثلاثين ومائتين، من مجموع أبياتها البالغ: ثلاثة وسبعين ومائة وألفاً[٤].

---

(١) ينظر: الجمان (٤٣٩).

(٢) ينظر: قراءة الإمام نافع عند المغاربة من رواية أبي سعيد ورش (٤٣٨/٢).

(٣) ينظر نصها في المصدر السابق (٤٤٦/٢ - ٤٥٠).

(٤) ينظر: تعديلات بعض شراح الشاطبية وتقييداتهم في أبياتها (١٤٣).

المبحث الثاني

أهم تصويبات «المحتوي الجامع»

تصويبات الشيخ الإمام عبد الله بن داداه الأبياري (ت: ١٣٩٤هـ): صوب واحداً وعشرين بيتاً من أبيات النظم، وقد اهتم الشيخ ابن جدود بهذه التصويبات؛ فأوردها في شرحه في مواضعها(١).

تصويبات الشيخ الإمام محمد محمود (النجاشي) بن محمد أحيد بن سيدي عبدالرحمن المسومي (ت:١٣٤٢هـ): اهتم بها تلميذه الشيخ سيدي المختار بن محمد ناجم الجكني (ت: ١٤٠٥هـ)؛ فالتزم إيرادها في شرحه: «ملتزماً بيان ما أتقن صنعه فصيح اللسانين، وباذخ الهمة المعتلية على السماكين، شيخنا محمد محمود النجاشي بن محمد أحيد بن سيدي عبد الرحمن»(٢). وقد ذكر منها أربعة في القسم الذي وقفتُ عليه من الكتاب(٣). ويبدو أنها كثيرة.

تصويبات الشيخ سيدي المختار بن محمد ناجم الجكني (ت: ١٤٠٥هـ): ذكر منها واحداً في القسم الذي وقفتُ عليه من الكتاب(٤). ويبدو أنها كثيرة أيضاً.

تصويبات الشيخ عبد الله بن سليمان بن جدود: ذكر خمسة منها في شرحه(٥).

تصويبات الشيخ لارباس بن المرابط عبد الفتاح: ذكر أربعة منها في شرحه(٦).

تصويبات الشيخ الناجي بن الطالب عبيدي: ذكر واحداً منها في شرحه(٧).

تصويبات الشيخ محمد الأمين الرمضاني: ذكر واحداً منها في شرحه(٨).

---

(١) ينظر: الضبط لعِلْمَي الرسم والضبط (١٠، ١١، ١٢، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٤، ٢٨، ٢٩، ٣١، ٣٨، ٤٩، ٥١، ٥٣، ٥٥، ٥٩، ٦٠، ٦٨، ٦٩).

(٢) ينظر: البدر الساطع (٣ب).

(٣) ينظر: المصدر السابق (١٢٠، ٢٠ب، ١٢١، ١٢٣ - ب). والنسخة التي عثرت عليها ناقصة، لا يوجد منها إلا شرح أول باب الحذف، وقد كَتَب مفهرسُ الكتاب ومصورُه على اللوحة الأولى منه: «ناقص الآخر، والذي صُور منه تم تصحيحه، ويواصل المؤلف عمله لإنهائه».

(٤) ينظر: المصدر السابق (١٢٣ - ب).

(٥) ينظر: الضبط لعِلْمَي الرسم والضبط (٥، ٥٠، ٥٧، ٨٠، ٨٥).

(٦) ينظر: الذخيرة (٥٢، ٨٠، ١٣١، ١٨٦، ١٩٠).

(٧) ينظر: اللؤلؤ والمرجان (١٣١).

(٨) ينظر: إطلاع المطالع (٢١٤ - ٢١٥).

الخاتمة

بنى الناظم كتابه على مبدأ سماه «الصدق»، كما يقول:

«وَأَسْتَعِينُ اللهَ فِي نَظْمِ اخْتِصَارْ لِلرَّسْمِ وَالضَّبْطِ بِصِدْقٍ وَانْحِصَارْ»(١)

وشرح الناظم مبدأ «الصدق» لديه، بقوله: «أي: مع أن يكون ما فيه صدقاً وحقّاً؛ ليس فيه خطأ ولا خلل»(٢).

وقد راجع الناظمُ كتابه ودققه حتى رضي عنه، ووثق به؛ كما يقول: «فراجعه يا أخي بنظر سديد، وفهم حديد (...)، ومهما وجدت شيئاً خارجاً عنها؛ فاعلم أنه إنما هو هفوة من نظرك، فعاوده وتأمل فيه»(٣).

ويقول: «... عن تحرير مني وتحقيق ويقين، لا مِراء عندي فيه ولا مَيْن»(٤).

وقد وفق الله الناظم إلى تحقيق مبدئه هذا؛ فقد درَس هذا الكتاب ودرَّسه آلاف المقرئين والعلماء، وشرحه العشرات؛ فلم يجدوا فيه خطأً ذا بال، كما تبين من هذا البحث.

فقد اعترض شراحُه على سبع مسائل رسمية، وخمس مسائل ضبطية، ولم ينفرد الناظم بواحدة من هذه المسائل، وإنما كان مسبوقاً بمذاهب للعلماء فيها؛ فاختار منها ما جرى به العمل في مصره وعصره.

فيصح أن يقال في «المحتوي الجامع» ما قاله الملا علي القاري في الشاطبية: «وهذه القصيدة المباركة لم يوجد فيها خلل في العبارة، وإنما غايته إجمال أو إطلاق أو فوات أولوية في مقام الإشارة»(٥).

---

(١) ينظر: المحتوي الجامع ضمن شرحه الإيضاح الساطع (٢٩).
(٢) ينظر: الإيضاح الساطع (٣٠).
(٣) ينظر: المصدر السابق (١٥٢ - ١٥٣).
(٤) ينظر: المصدر السابق (١٢٧).
(٥) ينظر: تعديلات بعض شراح الشاطبية وتقييداتهم في أبياتها (١٤٩).

وأخيراً: أوصي بالاهتمام بتحقيق ونشر شروح هذا المتن، وهي نحو ستين شرحاً، لم يُطبع منها إلا القليل. وبتعميق البحث العلمي في هذه المسائل التي اعترضها الشراح على هذا المتن، والاستعانة بنتائج هذه البحوث في رسم وضبط المصاحف.

والله أعلم.

ثَبَت المصادر والمراجع

أ. المصاحف:

١. **مصحف المدينة النبوية برواية قالون عن نافع**: نشر مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية (١٤٣١هـ).

٢. **مصحف المدينة النبوية برواية ورش عن نافع**: نشر مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية (١٤٣٠هـ).

٣. **المصحف الموريتاني برواية ورش عن الإمام نافع**: نشر وزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي (ط١) (١٤٣٣هـ)، نواكشوط، موريتانيا.

ب. المصادر والمراجع الأخرى:

١. **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر**: تأليف: البناء الدمياطي شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الغني، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، ومكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة (ط١) (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).

٢. **الإتقان في علوم القرآن**: تأليف: السيوطي أبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر الشافعي، تحقيق ونشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية (١٤٢٦هـ).

٣. **إطلاع المطالع على غوامض المحتوي الجامع**: تأليف: الشيخ محمد الأمين بن عبد الله ابن أكا الرمضاني الجكني، مخطوط بمكتبة مؤلفه بقرية الملزم، صنقرافة، موريتانيا.

٤. **الإيضاح الساطع على المحتوي الجامع رسم الصحابة وضبط التابع**: تأليف: الشيخ الطالب عبد الله بن الشيخ محمد الأمين بن فال بن سيدي الوافي الجكني، تصحيح وتقديم: الأستاذ الشيخ بن محمد بن الشيخ أحمد (ط٢) نواكشوط (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م).

٥. **الإيضاح الساطع على المحتوي الجامع رسم الصحابة وضبط التابع**: تأليف: الشيخ الطالب عبد الله بن الشيخ محمد الأمين بن فال بن سيدي الوافي الجكني، تحقيق: د. محمد حبيب الله أحمد المختار، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الدراسات

الإسلامية، تحت إشراف: الشيخ الدكتور التهامي الراجي الهاشمي، جامعة محمد الخامس، وحدة مذاهب القراء في الغرب الإسلامي، الرباط، المملكة المغربية (٢٠٠٢م).

٦. **إيقاظ الأعلام بوجوب اتباع رسم المصحف الإمام**: تأليف: محمد حبيب الله ابن ما يابى الجكني الشنقيطي، مكتبة المعرفة، حلب (ط٢) (١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م).

٧. **إيقاظ الهمم بشرح ضبط ورش وقالون الأصم**: تأليف: الشيخ محمد القاضي ابن الشيخ محمد الحجاجي، ضمن: الإيضاح الساطع، بتحقيق: الأستاذ الشيخ ابن الشيخ أحمد.

٨. **البدر الساطع على المحتوي الجامع رسم الصحابة وضبط التابع**: تأليف: الشيخ سيدي المختار بن محمد الناجم الجكني، محفوظ بمكتبة المكروفلم بالمعهد الموريتاني للبحث العلمي، تحت رقم (١٢٥).

٩. **بلاد شنقيط المنارة والرباط**: تأليف: الخليل النحوي، منشورات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس (١٩٨٧م).

١٠. **بيان الخلاف والتشهير والاستحسان وما أغفله مورد الظمآن وما سكت عنه في التنزيل ذي البرهان وما جرى به القلم من الخلافات الرسمية في القرآن وما خالف العمل النص فخذ بيانه بأوضح بيان**: تأليف: ابن القاضي أبي زيد عبد الرحمن الفاسي، محفوظ بمكتبة الفاضلين الشريفين بتيشيت، تحت رقم (١٠٧).

١١. **البيان في خط مصحف عثمان**: تأليف: ابن الجزري أبي الخير محمد بن محمد الشافعي، تحقيق: د. غانم قدوري الحمد، مجلة البحوث والدراسات القرآنية، العدد (١١) السنة (٧ و٨).

١٢. **تاج العروس من جواهر القاموس**: تأليف: الزبيدي محمد مرتضى الحسيني، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، وآخرين، مطبعة حكومة الكويت (١٣٨٥هـ- ١٩٦٥م).

١٣. **تاريخ القراءات في المشرق والمغرب**: تأليف: محمد المختار ولد اباه، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، إيسيسكو (١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م).

١٤. **التبيان في شرح مورد الظمآن**: تأليف: ابن آجطا أبي محمد عبد الله بن عمر الصنهاجي، تحقيق: عبد الحفيظ بن محمد نور بن عمر الهندي، رسالة مقدمة لنيل درجة العالمية «الماجستير» بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية، قسم القراءات (١٤٢١ - ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١ - ٢٠٠٢م).

١٥. **تعديلات بعض شراح الشاطبية وتقييداتهم في أبياتها**: تأليف: عبد القيوم بن عبد الغفور السندي، مجلة البحوث والدراسات القرآنية، العدد (٣) السنة (٢).

١٦. **الجامع لشعب الإيمان**: تأليف: البيهقي أبي بكر أحمد بن الحسين، تحقيق: د. عبد العلي عبد الحميد حامد، مكتبة الرشد (ناشرون)، الرياض (ط١) (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م).

١٧. **الجامع المقدم شرح الجوهر المنظم في رسم الكتاب المعظم**: تأليف: أحمد بن محمد الحاجي النجيبي العبدلي، نسخة مصورة بمكتبة د. محمد بن الشيخ بن حمدي، بنواكشوط.

١٨. **الجمان**: تأليف: الشيخ محمد المامي، ضمن: مجموعة من مؤلفات العلامة الشيخ محمد المامي، تصحيح: يابة بن محمادي، نشر: زاوية الشيخ محمد المامي، نواكشوط (ط١) (١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م).

١٩. **حياة موريتانيا (الجزء السادس، جزء تجكانت)**: تأليف: المختار بن حامد، تصحيح: يحي بن البراء، والحسين بن محنض، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء (٢٠٠٩م).

٢٠. **دليل الحيران على مورد الظمآن**: تأليف: المارغني إبراهيم بن أحمد التونسي، مكتبة النجاح، ليبيا، طبعة مصورة عن الطبعة التونسية (١٣٢٦هـ).

٢١. **الذخيرة في شرح الرسم والضبط وجدولة المقرأ**: تأليف: الأستاذ الشيخ لاراباس ابن محمد بن المرابط عبد الفتاح، دار الفكر، نواكشوط، موريتانيا (ط٦) (١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م).

٢٢. **رسم المصحف وضبطه بين التوقيف والاصطلاحات الحديثة**: تأليف: شعبان محمد إسماعيل، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، بلا تاريخ.

٢٣. **رشف اللمى شرح كشف العمى**: تأليف: الشيخ محمد العاقب بن ما يابى الجكني، تحقيق: د. محمد بن سيدي محمد بن مولاي، المطبعة الوطنية، نواكشوط (١٤١٦هـ).

٢٤. **رغم الحفاظ المقصرين على المحتوي الجامع المعين في ضبط ورش وقالون**: تأليف: الشيخ محمد العاقب بن ما يابى الجكني، نسخة مصورة بمكتبة المكروفلم بالمعهد الموريتاني للبحث العلمي، تحت رقم (١٢٥).

٢٥. **سلم الطالب الأواه في حل ألفاظ رسم الطالب عبد الله**: تأليف: الشيخ محمد بن الشيخ محمد حامد الحسني، مراجعة وتصحيح: حمود بن محمد بن حمود الحسني، دار يوسف بن تاشفين، مكتبة الإمام مالك، كيفة، موريتانيا، والإمارات العربية المتحدة، العين (ط١) (١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م).

٢٦. **سمير الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين**: تأليف: علي محمد الضباع، تحقيق: ياسر إبراهيم المزروعي، ضمن مجموعة: «الإمتاع بجمع مؤلفات الضباع»، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت.

٢٧. **شرح باب الضبط من المحتوي الجامع رسم الصحابة وضبط التابع**: تأليف: الشيخ محمد عبد الله بن محمد المختار بن اباتي، نسخة مصورة بمكتبة المكروفلم بالمعهد الموريتاني للبحث العلمي، تحت رقم (١٤٥).

٢٨. **شرح تسهيل حفظ الحذف**: تأليف: الشيخ بن حبت الغلاوي الشنقيطي، مخطوط بمكتبة أهل حبت بشنقيط، تحت رقم (٢١/٥٤ب)، منه صورة بمكتبة فضيلة الدكتور محمد الأمين بن محمد الولي، بنواكشوط.

٢٩. **شرح المحتوي الجامع رسم الصحابة وضبط التابع**: تأليف: الشيخ محمد شيخنا بن اباه بن محمد الأمين اللمتوني، مخطوط بمكتبة الشيخ محمد الأمين بن اباه بن محمد الأمين اللمتوني، أونيدة، موريتانيا.

٣٠. **الصحاح**: تأليف: الجوهري أبي نصر إسماعيل بن حماد، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت (ط٤) (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).

٣١. **الضبط لعِلْمَي الرسم والضبط**: تأليف: الشيخ عبد الله بن سليمان بن جدود، المعروف بـ «العباد»، نسخة مرقونة، ومنشورة على شبكة الإنترنت، على هذا الرابط: (http://mlffat.tafsir.net/index.php?action=viewfile&id=3606).

٣٢. **الطراز في شرح ضبط الخراز**: تأليف: التنسي أبي عبد الله محمد بن عبد الله، تحقيق: د. أحمد بن أحمد شرشال، نشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية (١٤٢٠هـ).

٣٣. **فتح الشكور في معرفة أعيان علماء التكرور**: تأليف: الطالب محمد بن أبي بكر الصديق البرتلي الولاتي، تحقيق: محمد إبراهيم الكتاني، ومحمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت (ط١) (١٤٠١هـ- ١٩٨١م).

٣٤. **القاموس المحيط**: تأليف: الفيروزابادي مجد الدين محمد بن يعقوب، ضمن: تاج العروس.

٣٥. **قراءة الإمام نافع عند المغاربة من رواية أبي سعيد ورش**: تأليف: د. عبد الهادي حميتو، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م).

٣٦. **كتاب القراءات لابن انْبُوجَة**: تأليف: الشيخ عبد الله بن سيدي محمد بن محمد الصغير بن انْبُوجَة العلوي التِّيشِيتي، محفوظ بالمكتبة الوطنية الفرنسية، تحت رقم (٥٥٧٩)، المكتبة العمرية.

٣٧. **كتاب النقط**: تأليف: الداني أبي عمرو عثمان بن سعيد، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي، بذيل: المقنع في رسم مصاحف الأمصار.

٣٨. **كشاف القناع عن الإقناع**: تأليف: البهوتي الحنبلي منصور بن يونس، تحقيق: لجنة متخصصة في وزارة العدل السعودية، نشر وزارة العدل السعودية (ط١) (١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م).

٣٩. **الكنز الثمين على رسم الطالب عبد الله بن الشيخ محمد الأمين «مع دراسة مقارنة حول الخلاف في رسم المصحف»**: تأليف: الأستاذ الشيخ بن محمد بن الشيخ أحمد، مركز نجيبويه (ط١) (٢٠١٠م)، القاهرة، مصر.

٤٠. **لسان العرب**: تأليف: ابن منظور أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الإفريقي المصري، دار صادر، بيروت، بلا تاريخ.

٤١. **لطائف الإشارات لفنون القراءات**: تأليف: القسطلاني شهاب الدين أحمد بن محمد ابن أبي بكر، تحقيق: عامر السيد عثمان، وعبد الصبور شاهين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة (١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م).

٤٢. **اللؤلؤ والمرجان في رسم وضبط وتجويد القرآن**: تأليف: الشيخ محمد الأمين الناجي ابن الداه بن الطالب عبيدي المسومي، تحقيق: محمد المختار بن الدخوه بن الطالب علي المسومي، دار الفكر (ط١) (١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م)، نواكشوط، موريتانيا.

٤٣. **مبين الأحكام ومضيء الظلام على ضبط التابعين للإمام**: تأليف: الشيخ محمد محمود بن محمد بن أمانة الله اللمتوني، محفوظ بمكتبة مؤلفه، أونيدة، موريتانيا.

٤٤. **المحكم في نقط المصاحف**: تأليف: الداني أبي عمرو عثمان بن سعيد، تحقيق: عزة حسن، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق (ط٢) (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م).

٤٥. **مخالفات النساخ ولجان المراجعة والتصحيح لمرسوم المصحف الإمام**: تأليف: د. أحمد ابن أحمد شرشال، دار الحرمين، القاهرة (ط١) (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م).

٤٦. **مختصر التبيين لهجاء التنزيل**: تأليف: أبي داود سليمان بن نجاح، تحقيق: د. أحمد ابن أحمد شرشال، نشر مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية (١٤٢١هـ).

٤٧. **معجم مصطلحات المخطوط العربي**: تأليف: أحمد شوقي بنبين، ومصطفى طوبي، الخزانة الحسنية بالرباط (ط٣) (٢٠٠٥م).

٤٨. **معجم مقاييس اللغة**: تأليف: ابن فارس أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت (١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م).

٤٩. **المعجم الوسيط**: تأليف: لجنة المعجم الوسيط بمجمع اللغة العربية بالقاهرة، مكتبة الشروق الدولية (ط٤) (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م).

٥٠. **معين المقرئين لمنظومة شيخنا الطالب عبد الله بن الشيخ محمد الأمين**: تأليف: الشيخ محمد أحيد بن محمد بن الطالب علي العلوي، وإكمال حفيده: الشيخ محمد محفوظ، محفوظ بمكتبة المكروفلم بالمعهد الموريتاني للبحث العلمي، تحت رقم (١٩١).

٥١. **مفتاح الأمان في رسم القرآن**: تأليف: أحمد مالك حماد الفوتي الأزهري، الدار السينيغالية، دكار، السينيغال (ط٢)، بلا تاريخ.

٥٢. **المقرب المبسوط في المرسوم والمضبوط**: تأليف: الدَّنَبْجَة بن معاوية التندغي، محفوظ بمكتبة المكروفلم بالمعهد الموريتاني للبحث العلمي، تحت رقم (٢٤٨٨).

٥٣. **المقنع في رسم مصاحف الأمصار**: تأليف: الداني أبي عمرو عثمان بن سعيد، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، بلا تاريخ.

٥٤. **النشر في القراءات العشر**: تأليف: ابن الجزري أبي الخير محمد بن محمد الشافعي، تصحيح: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، بلا تاريخ.

٥٥. **الوسيلة إلى شرح العقيلة**: تأليف: السخاوي علم الدين أبي الحسن علي بن محمد، تحقيق: مولاي محمد الإدريسي الطاهري، مكتبة الرشد، الرياض (ط٢) (١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م).

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
ملخص البحث	٩٥
مقدمة	٩٦
موضوع البحث	٩٦
أهمية موضوع البحث	٩٨
الشروح المعتمدة في البحث	٩٨
مصطلح «الاعتراضات»	١٠٠
الدراسات السابقة	١٠١
خطة البحث	١٠١
منهج البحث	١٠٣
إجراءات البحث	١٠٣
تمهيد	١٠٥
أولاً: التعريف بالناظم	١٠٥
ثانياً: التعريف بالكتاب	١٠٦
شكل الكتاب	١٠٦
اسمه	١٠٦
منهجه	١٠٦
طبعاته	١٠٨
مكانته	١٠٩
ثالثاً: تعريف الرسم والضبط	١١٠
رابعاً: حكم الالتزام بالرسم العثماني	١١٢
الفصل الأول: الاعتراضات الرسمية	١١٣
المبحث الأول: إثبات ﴿بِظَلَّٰمٍ﴾ [آل عمران: ١٨٢ - ١٨٣]، و﴿لَّئِيمٍ﴾ [المائدة: ٥٦]، و﴿لَّزَبٍ﴾ [الصافات:١١]، و﴿غَلَّٰظٌ﴾[التحريم:٦]، و﴿حَلَّافٍ﴾[القلم:١٠]	١١٣

الموضوع	الصفحة
المطلب الأول: مذاهب علماء الرسم في المسألة قبل «المحتوي الجامع»	١١٣
المطلب الثاني: مذهب «المحتوي الجامع» في المسألة	١١٥
المطلب الثالث: اعتراضات الشراح في المسألة	١١٥
المطلب الرابع: أثر «المحتوي الجامع» في المصاحف المطبوعة	١١٦
المبحث الثاني: إثبات ﴿ضِعَٰفًا خَافُوا۟﴾ [النساء: ٩]	١١٧
المطلب الأول: مذاهب علماء الرسم في المسألة قبل «المحتوي الجامع»	١١٧
المطلب الثاني: مذهب «المحتوي الجامع» في المسألة	١١٨
المطلب الثالث: اعتراضات الشراح في المسألة	١١٨
المطلب الرابع: أثر «المحتوي الجامع» في المصاحف المطبوعة	١٢١
المبحث الثالث: إثبات ﴿كَفَّٰرَتُهُۥ﴾ [المائدة: ٤٧]	١٢٢
المطلب الأول: مذاهب علماء الرسم في المسألة قبل «المحتوي الجامع»	١٢٢
المطلب الثاني: مذهب «المحتوي الجامع» في المسألة	١٢٣
المطلب الثالث: اعتراضات الشراح في المسألة	١٢٤
المطلب الرابع: أثر «المحتوي الجامع» في المصاحف المطبوعة	١٢٤
المبحث الرابع: حذف ﴿سِقَايَةَ﴾ ﴿وَعِمَارَةَ﴾ [التوبة: ١٩]	١٢٥
المطلب الأول: مذاهب علماء الرسم في المسألة قبل «المحتوي الجامع»	١٢٥
المطلب الثاني: مذهب «المحتوي الجامع» في المسألة	١٢٨
المطلب الثالث: اعتراضات الشراح في المسألة	١٢٨
المطلب الرابع: أثر «المحتوي الجامع» في المصاحف المطبوعة	١٢٩
المبحث الخامس: فصل ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾ [طه: ٩٤] (إثبات ألفها)	١٣٠
المطلب الأول: مذاهب علماء الرسم في المسألة قبل «المحتوي الجامع»	١٣٠
المطلب الثاني: مذهب «المحتوي الجامع» في المسألة	١٣٣
المطلب الثالث: اعتراضات الشراح في المسألة	١٣٣
المطلب الرابع: أثر «المحتوي الجامع» في المصاحف المطبوعة	١٣٤

الموضوع	الصفحة
المبحث السادس: حذف ﴿ٱلرِّيَاحَ مُبَشِّرَٰتٍ﴾ [الروم: ٤٥]	١٣٥
المطلب الأول: مذاهب علماء الرسم في المسألة قبل «المحتوي الجامع»	١٣٥
المطلب الثاني: مذهب «المحتوي الجامع» في المسألة	١٣٥
المطلب الثالث: اعتراضات الشراح في المسألة	١٣٥
المطلب الرابع: أثر «المحتوي الجامع» في المصاحف المطبوعة	١٣٦
المبحث السابع: إثبات ﴿وَلَا كِذَّابًا﴾ [النبأ: ٣٥]	١٣٧
المطلب الأول: مذاهب علماء الرسم في المسألة قبل «المحتوي الجامع»	١٣٧
المطلب الثاني: مذهب «المحتوي الجامع» في المسألة	١٣٧
المطلب الثالث: اعتراضات الشراح في المسألة	١٣٨
المطلب الرابع: أثر «المحتوي الجامع» في المصاحف المطبوعة	١٣٨
الفصل الثاني: الاعتراضات الضبطية	١٣٩
المبحث الأول: المحذوف من اللامين	١٣٩
المطلب الأول: مذاهب علماء الرسم في المسألة قبل «المحتوي الجامع»	١٣٩
المطلب الثاني: مذهب «المحتوي الجامع» في المسألة	١٣٩
المطلب الثالث: اعتراضات الشراح في المسألة	١٣٩
المطلب الرابع: أثر «المحتوي الجامع» في المصاحف المطبوعة	١٤٠
المبحث الثاني: ضبط الهمز المبدل المتحرك	١٤١
المطلب الأول: مذاهب علماء الرسم في المسألة قبل «المحتوي الجامع»	١٤١
المطلب الثاني: مذهب «المحتوي الجامع» في المسألة	١٤١
المطلب الثالث: اعتراضات الشراح في المسألة	١٤٢
المطلب الرابع: أثر «المحتوي الجامع» في المصاحف المطبوعة	١٤٢
المبحث الثالث: نقط الياء إذا كانت صورة الهمزة	١٤٣
المطلب الأول: مذاهب علماء الرسم في المسألة قبل «المحتوي الجامع»	١٤٣
المطلب الثاني: مذهب «المحتوي الجامع» في المسألة	١٤٤

الموضوع	الصفحة
المطلب الثالث: اعتراضات الشراح في المسألة	١٤٤
المطلب الرابع: أثر «المحتوي الجامع» في المصاحف المطبوعة	١٤٥
المبحث الرابع: الزائد في ﴿وَمَلَإِيْهِۦ﴾ [الأعراف: ١٠٢] ﴿وَمَلَإِيْهِمْ﴾ [يونس: ٨٣]، **هل هو الألف أو الياء؟**	١٤٦
المطلب الأول: مذاهب علماء الرسم في المسألة قبل «المحتوي الجامع»	١٤٦
المطلب الثاني: مذهب «المحتوي الجامع» في المسألة	١٤٨
المطلب الثالث: اعتراضات الشراح في المسألة	١٤٨
المطلب الرابع: أثر «المحتوي الجامع» في المصاحف المطبوعة	١٤٩
المبحث الخامس: المحذوف من الواوين من ﴿لِيَسُۥٓـُٔوا۟﴾ [الإسراء: ٧]	١٥٠
المطلب الأول: مذاهب علماء الرسم في المسألة قبل «المحتوي الجامع»	١٥٠
المطلب الثاني: مذهب «المحتوي الجامع» في المسألة	١٥٠
المطلب الثالث: اعتراضات الشراح في المسألة	١٥١
المطلب الرابع: أثر «المحتوي الجامع» في المصاحف المطبوعة	١٥١
الفصل الثالث: تصويبات «المحتوي الجامع»	١٥٢
المبحث الأول: التصويب في كتب الرسم والضبط والقراءات	١٥٢
المبحث الثاني: أهم تصويبات «المحتوي الجامع»	١٥٣
الخاتمة	١٥٤
ثَبَت المصادر والمراجع	١٥٦
فهرس الموضوعات	١٦٣